



المتضامنون للمحاسبة والراجعة
محاسبون قانونيون ومستشارون



وحيد عبد الغفار وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

بنك الإتحاد الوطني - مصر

(شركة مساهمة مصرية)

تقرير مجلس الإدارة
والقواعد المالية في 30 سبتمبر 2016
وكذا تقرير الفحص المحدود

بنك الإتحاد الوطني . مصر
(شركة مساهمة مصرية)

والقواعد المالية في 30 سبتمبر 2016
وكذا تقرير الفحص المحدود

الصفحة

المحتويات

3	تقرير مراقبا الحسابات
4	فهرس القوائم المالية والإيضاحات
5	الميزانية
6	قائمة الدخل
8-7	قائمة التدفقات النقدية
9	قائمة التغير في حقوق المساهمين
64-10	الإيضاحات المتممة للقواعد المالية



المتضامنون للمحاسبة والمراجعة
محاسبون قانونيون ومستشارون



BAKER TILLY

وحيد عبد الغفار وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

**تقرير الفحص المحدود على القوائم المالية الدورية
إلى السادة/رئيس وأعضاء مجلس إدارة بنك الاتحاد الوطني - مصر (شركة مساهمة مصرية)**

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للميزانية المرفقة لبنك الاتحاد الوطني-مصر (شركة مساهمة مصرية) في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ وكذا قوائم الدخل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، وتتحصر مسؤوليتنا في ابداء استنتاج على تلك القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدي بمعرفة مراقب حساباتها". يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود لم يتم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدها ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للبنك في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ وعن أداؤه المالي وتدفقاته النقدية عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨.

أشرف محمد اسماعيل

EY المتضامنون للمحاسبة والمراجعة
محاسبون قانونيون ومستشارون

BAKER TILLY

القاهرة في خدمة الملايين وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

طارق صلاح

BT وحيد عبد الغفار وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

<u>صفحة</u>	<u>البيان</u>	<u>مسلسل</u>
5	<u>الميزانية</u>	1
6	<u>قائمة الدخل</u>	2
7	<u>قائمة التدفقات النقدية</u>	3
8	<u>تابع قائمة التدفقات النقدية</u>	4
9	<u>قائمة التغير في حقوق الملكية</u>	5
27	<u>سياسة 5-1</u>	6
29	<u>سياسة 6-</u>	7
30	<u>(2) سياسة 6-</u>	8
31	<u>(3) سياسة 6-</u>	9
32	<u>سياسة 7-</u>	10
33	<u>سياسة 8-</u>	11
34	<u>سياسة 9-</u>	12
37	<u>سياسة ب-3</u>	13
38	<u>سياسة ب-4</u>	14
41	<u>كفاية رأس المال بازل(2)</u>	15
42	<u>الرافعة المالية</u>	16
44	<u>اصحاحات 5</u>	17
45	<u>اصحاحات 6 7 6</u>	18
46	<u>اصحاح 9,10</u>	19
47	<u>تابع اصحاح 10</u>	20
48	<u>اصحاح 11</u>	21
49	<u>تابع اصحاح 11</u>	22
50	<u>اصحاح 12,13</u>	23
51	<u>اصحاح 14</u>	24
52	<u>اصحاح 15</u>	25
53	<u>تابع اصحاح 15</u>	26
54	<u>اصحاح 16,17,18,19</u>	27
55	<u>اصحاح 20</u>	28
56	<u>اصحاح 21</u>	29
57	<u>تابع اصحاح 21</u>	30
58	<u>اصحاح 24 23 22</u>	31
59	<u>اصحاح 28 27 26 25</u>	32
60	<u>اصحاح 31 30 29</u>	33
61	<u>اصحاح 33 32</u>	34
62	<u>اصحاح 34</u>	35
64	<u>اصحاح 35</u>	36

31 ديسمبر 2015	30 سبتمبر 2016	ايضاح	بالجنيه المصري
983 331 140	1 395 025 402	(6)	<u>الأصول</u>
1 479 195 507	1 373 403 229	(7)	نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية
2 090 463 873	7 170 729 296	(8)	أرصدة لدى البنوك
71 269 316	23 272 670	(9)	آذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى
5 166 984 705	6 551 403 102	(11)	أصول مالية بغير المتاجرة
			قرصون وتسهيلات للعملاء
			<u>استثمارات مالية</u>
1 726 178 670	2 883 911 618	(10)	متاحة للبيع
893 314 731	1 603 610 067	(10)	محفظتها حتى تاريخ الاستحقاق
34 448 244	34 448 244	(10)	استثمارات في شركات تابعة وشقيقة
-	3 070 393	(-15)	استثمار عقاري
105 256	568 694	(12)	أصول غير ملموسة
337 681 955	475 608 318	(13)	أصول أخرى
208 194 336	244 551 840	(15)	أصول ثابتة
12 991 167 733	21 759 602 873		إجمالي الأصول
			<u>الالتزامات وحقوق الملكية</u>
594 558 517	2 174 336 519	(16)	<u>الالتزامات</u>
10 431 923 422	17 375 331 750	(17)	أرصدة مستحقة للبنوك
-	2 784 239		ودائع العملاء
7 144 363	10 150 221	(19)	دائنون توزيعات
171 946 856	259 612 991	(18)	قرصون طولية الأجل
87 391 087	103 121 634	(20)	الالتزامات أخرى
5 369 933	6 269 933	(14)	مخصصات أخرى
11 298 334 178	19 931 607 287		الالتزامات ضريبية مجلة
			إجمالي الالتزامات
1 274 000 000	1 274 000 000	(21)	<u>حقوق الملكية</u>
-	63 700 000		رأس المال المدفوع
168 086 478	182 560 029	(21)	المدمن من تحت حساب زيادة رأس المال
250 747 077	307 735 557	(21)	احتياطيات
1 692 833 555	1 827 995 586		أرباح محتجزة
12 991 167 733	21 759 602 873		إجمالي حقوق الملكية
			إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

الإيضاحات من رقم (1) إلى رقم (35) تعتبر متممة لهذه القوائم المالية وتقرأ معها.
تقرير النصف السنوي مرافق.

مرافق الحسابات

رئيس مجلس الإدارة
نائب رئيس مجلس الإدارة
محمد نصر عابدين
نهيان مبارك آل نهيان

عضو مجلس الإدارة
التليذى
محمد توفيق

شرف محمد محمد اسماعيل
المتضامنون للمحاسبة
Baker Tilly
E&Y
وحيد عبد الغفار وشركاه

طارق صلاح
Baker Tilly
وحيد عبد الغفار وشركاه

بنك الإتحاد الوطني - مصر . (شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل عن الفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2016

الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2015	الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2016	إيضاح	بالجنيه المصري
743 387 861	1 183 237 026	(24)	عائد القروض والإيرادات المشابهة
(434 976 092)	(715 809 585)	(24)	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
308 411 769	467 427 441		صافي الدخل من العائد
71 055 705	79 320 818		إيرادات الأتعاب والعمولات
(2 851 751)	(7 434 530)		مصارفات الأتعاب والعمولات
68 203 954	71 886 288		صافي الإيرادات من الأتعاب والعمولات
1 382 934	881 862	(25)	توزيعات أرباح
4 335 971	10 895 209	(26)	صافي دخل المتاجرة
12 201 876	8 873 915	(27)	أرباح الاستثمارات المالية
(38 500 000)	(53 592 420)	(11)	(عبء) الاضمحلال عن خسائر الائتمان
(145 065 695)	(196 508 790)	(28)	مصارفات إدارية وعاملين
(31 599 673)	(30 059 497)	(29)	(تكاليف) إيرادات تشغيل أخرى
179 371 136	279 804 008		الربح قبل ضرائب الدخل
(68 001 955)	(116 300 443)	(14)	مصارفات ضرائب الدخل
111 369 181	163 503 565		صافي أرباح الفترة
0.43	0.61	(30)	ربحية السهم (جنيه / سهم)

الإيضاحات من رقم (1) إلى رقم (35) تعتبر متممة لهذه القوائم المالية وتقرأ معها.

30 سبتمبر 2015

30 سبتمبر 2016

إيصال

بالجنيه المصري

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل

179 371 136	279 804 008	صافي الأرباح قبل الضرائب
<u>تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل</u>		
16 116 100	20 014 422	إهلاك واستهلاك
29 337 000	22 624 578	رد المكون المخصصات الأخرى
126 115	455 986	فروق إعادة تقييم المخصصات الأخرى بالعملات الأجنبية
(2 985 903)	-	(أرباح) بيع أصول ثابتة
(1 382 934)	(881 862)	توزيعات أرباح
220 581 514	322 017 132	أرباح التشغيل قبل التغيرات في الأصول والالتزامات الناتجة من أنشطة التشغيل
<u>صافي النقص (الزيادة) في الأصول والزيادة (النقص) في الالتزامات</u>		
(24 255 490)	(249 000 459)	أرصدة لدى البنوك
(613 554 217)	(344 438 733)	أرصده لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي
1 117 687 360	(1414 652 160)	أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى
(61 463 706)	47 996 646	أصول مالية بغرض المتاجرة
(1244 381 096)	(1386 517 100)	قرصون وتسهيلات للبنوك والعملاء
(30 390 135)	(111 741 867)	أصول أخرى
287 298 394	1 579 778 002	أرصدة مستحقة للبنوك
2 734 065 881	6 943 408 328	ودائع العملاء
(20 223 445)	(7 350 017)	المستخدم من المخصصات الأخرى
(54 561 539)	179 802 904	الالتزامات أخرى
(68 310 022)	(91 931 994)	ضرائب الدخل المسددة
2 242 493 499	5 467 370 682	صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل

30 سبتمبر 2015

30 سبتمبر 2016

إيضاح

بالجنيه المصري

			الtdfقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(47 630 986)	(86 090 253)		مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع
2 985 903	-		تحصيلات من مبيعات أصول ثابتة
131 872 763	87 293 871	10	إسترداد الاستثمارات المالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
(1219 783 396)	(1965 066 314)	10	مشتريات استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وصافي حركة الاستثمارات المتاحة للبيع والشقيقة
1 382 934	881 862	25	توزيعات أرباح محصلة
(1131 172 782)	(1962 980 834)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
			التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
3 392 600	3 005 858	19	المحصل من قروض أخرى
(9 558 550)	(15 813 136)		توزيعات الأرباح المدفوعة
(6 165 950)	(12 807 278)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل
1 105 154 767	3 491 582 570	22	صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
565 281 830	1 531 627 668	22	رصيد النقدية وما في حكمها في أول الفترة
1 670 436 597	5 023 210 238		رصيد النقدية وما في حكمها في آخر الفترة
			وتنتمي النقدية وما في حكمها فيما يلي:
744 225 156	1 395 025 402	6	نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية
1 801 494 458	1 373 403 229	7	أرصدة لدى البنوك
2 572 780 692	7 360 903 898	8	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى
(635 223 226)	(1238 090 591)		أرصدة لدى البنوك المركزية في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي
(255 034 791)	(311 347 580)		أرصدة لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر *
(2557 805 692)	(3556 684 120)		أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر *
1 670 436 597	5 023 210 238		النقدية وما في حكمها

معاملات غير نقدية

لم تتضمن قائمة التدفقات النقدية معاملات غير نقدية تتمثل في المبالغ التي تم الإفصاح عنها في الإيضاح رقم (23).

* من تاريخ الاقتداء

يتضمن الإهلاك والاستهلاك

إهلاك أصول ثابتة

استهلاك أصول غير ملموسة

19 913 412
101 010
20 014 422

الإيضاحات من رقم (1) إلى رقم (35) تعتبر متممة لهذه القوائم المالية وتقرأ معها.

الإجمالي	أرباح مختحة	الإعتمادات	نقدة رأس المال	المعدل تجت حمل	الصلالة	بالنسبة المصرفية
1 562 063 837	130 956 062	157 107 775	637 000 000	637 000 000	2015	الفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2015
-	-	-	(637 000 000)	637 000 000	2014	الأربعة في 31 ديسمبر 2014 قبل التوزيع
(18 148 781)	-	(18 148 781)	-	-	2014	نقدة رأس المال
-	(17 362 606)	17 362 606	-	-	2015	صافي (خسائر) التغير في القيم المالية المتداولة للبيع
111 369 181	111 369 181	-	-	-	2015	المحول إلى احتياطي المدخرات البنكية العام
1 655 284 237	224 962 637	156 321 600	-	1 274 000 000	2015	صافي الربح حتى 30 سبتمبر 2015
(9 558 550)	(9 558 550)	-	-	-	2014	توزيعات أرباح عام 2014 إلى
-	(6 250 111)	6 250 111	-	-	2015	المحول إلى الاحتياطي القانوني
-	(603 700)	603 700	-	-	2015	المحول إلى الاحتياطي الرأسمالي
-	(5 942 845)	5 942 845	-	-	2015	المحول إلى الاحتياطي المخاطر البنكية العام
1 645 725 687	202 607 431	169 118 256	-	1 274 000 000	2015	الرصيد في 30 سبتمبر 2015
1 692 833 555	250 747 077	168 086 478	-	1 274 000 000	2016	الفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2016
(9 744 159)	-	(9 744 159)	-	-	2016	الإصدارة في يناير 2016 قبل التوزيع
163 503 565	163 503 565	-	-	-	2016	صافي (خسائر) التغير في القيم المالية المتداولة للبيع
-	(6 014 136)	6 014 136	-	-	2016	صافي الربح حتى 30 سبتمبر 2016
1 846 592 961	408 236 506	164 356 455	-	1 274 000 000	2016	ممول من الأرباح المختحة
(18 597 375)	(18 597 375)	-	-	-	2016	الإجمالي
-	(15 758 574)	15 758 574	-	-	2015	توزيعات أرباح عام 2015 (حصة العاملين ومحظوظ الأداره)
-	(2 445 000)	2 445 000	-	-	2016	المحول إلى الاحتياطي القانوني
-	(63 700 000)	-	63 700 000	-	2016	المحول إلى الاحتياطي الرأسمالي
1 827 995 586	307 735 557	182 560 029	63 700 000	1 274 000 000	2016	الرصيد في 30 سبتمبر 2016

-1 معلومات عامة

- يقدم بنك الاتحاد الوطني مصر خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال 42 فرعاً ووحدة مصرية ويوظف 958 موظفاً في 30 سبتمبر 2016.
- تأسس بنك الاتحاد الوطني . مصر(بنك الإسكندرية التجاري والبحري سابقاً) - شركة مساهمة مصرية - كبنك تجاري بموجب القرار الوزاري رقم 262 لسنة 1981 وال الصادر بالجريدة الرسمية بتاريخ 12 سبتمبر 1981 طبقاً لأحكام قانون الاستثمار رقم 43 لسنة 1974 وتعديلاته والذي حل محله قانون الاستثمار رقم 230 لسنة 1989 والذي ألغى بالقانون رقم 8 لسنة 1997 والخاص بإصدار ضمانات وحوافز الاستثمار. ويقوم البنك بتقديم كافة الأعمال المصرفية المتعلقة بنشاطه وذلك من خلال مركبه الرئيسي بمحافظة القاهرة وعدد 42 فرع والبنك مدرج في البورصة المصرية .
- بتاريخ 13 يناير 2007 قررت الجمعية العامة غير العادية تغيير اسم البنك إلى بنك الاتحاد الوطني- مصر بدلاً من بنك الإسكندرية التجاري والبحري وقد تم التأشير بذلك في السجل التجاري للبنك.
- بتاريخ 24 أغسطس 2007 قررت الجمعية العامة غير العادية تغيير المركز الرئيسي للبنك ليصبح بمحافظة الجيزة.
- بتاريخ 13 مارس 2010 قررت الجمعية العامة غير العادية تغيير المركز الرئيسي للبنك ليصبح بمحافظة القاهرة.
- بتاريخ 26 مارس 2016 قررت الجمعية العامة غير العادية تغيير المركز الرئيسي للبنك ليصبح بمحافظة الجيزة.
- بتاريخ 27 أكتوبر 2016 وافق مجلس الإدارة على اعتماد القوائم المالية عن الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2016 .

-2 ملخص السياسات المحاسبية

قامت الإدارة بتعديل بعض السياسات المحاسبية وأسس القياس بحيث تتفق مع معايير المحاسبة الجديدة ومع متطلبات إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن مجلس إدارة البنك المركزي المصري في 16 ديسمبر 2008.

- أ- **أسس إعداد القوائم المالية**
 - يتم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة خلال عام 2006 وتعديلاتها ووفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ 16 ديسمبر 2008 وكذا التعليمات التفسيرية الملحة بها الصادرة في إبريل 2009 والمتفقة مع المعايير المشار إليها، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بعرض المتاجرة، والأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وجميع عقود المشتقات المالية.
 - وقد تم إعداد هذه القوائم المالية للبنك طبقاً لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة.

بـ- الشركات التابعة والشقيقة
بـ 1/ الشركات التابعة

هي الشركات بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة (Special Purpose Entities / SPEs) التي يمتلك البنك بطرق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية ؛ وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت . ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالى عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على الشركة .

بـ 2/ الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي يمتلك البنك بطرق مباشر أو غير مباشر نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية من 20% إلى 50% من حقوق التصويت . يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناة البنك للشركات ؛ ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه الذى قدمه البنك من أصول للشراء و/أو أدوات حقوق ملكية مصدرة و/أو التزامات تكبدتها البنك و/أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقتناه ؛ وذلك في تاريخ التبادل مضافة إليها أية تكاليف تُغْزِي مباشرة لعملية الاقتناء؛ ويتم قياس صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقتناه القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ؛ بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة وإذا قالت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه ؛ يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن بند ايرادات (مصرفوفات) تشغيل أخرى . و تتم المحاسبة عن الشركات الشقيقة في القوائم المالية للبنك بطريقة حقوق الملكية و تثبت توزيعات الارباح عند اعتمادها خصماً من القيمة العادلة المثبتة بالأصول.

جـ- التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئه اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئه اقتصادية مختلفة.

د- ترجمة العملات الأجنبية

د-1 عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

د-2 المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

تمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتنسب المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية الفترة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفارق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية:-

- صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر للأصول / الالتزامات بغرض المتاجرة.

- إيرادات (مصاروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.

- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغيير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة.

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفارق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصاروفات) تشغيل أخرى، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفارق التغيير في القيمة العادلة المتعلقة بادوات حقوق الملكية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية متاحة للبيع).

- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظة بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، ويتم الاعتراف بفارق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية متاحة للبيع ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية.

هـ - الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وقروض وديونيات واستثمارات مالية محظوظ بها حتى تاريخ الاستحقاق واستثمارات مالية متاحة للبيع، وتقوم الإداره بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولى.

هـ 1- الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشمل هذه المجموعة الأصول المالية بغرض المتاجرة ويتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناصها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير. كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية.

- يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في الحالات الآتية :-

• عندما يقل ذلك تضارب القياس الذي قد ينشأ إذا تم معالجة المشتق ذو العلاقة على أنه بغرض

المتاجرة في الوقت الذي يتم فيه تقييم الأداة المالية محل المشتق بالتكلفة المستهلكة بالنسبة لقروض

والتسهيلات للبنوك والعملاء وأدوات الدين المصدرة .

• عند إدارة بعض الاستثمارات ، مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية وتقديرها بالقيمة العادلة وفقاً

لاستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس ، يتم

عندما تبويب تلك الاستثمارات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

• الأدوات المالية ، مثل أدوات الدين المحظوظ بها ، التي تحتوى على واحد أو أكثر من المشتقات

الضمنية التي تؤثر بشدة على التدفقات النقدية ، فيتم تبويب تلك الأدوات على أنها بالقيمة العادلة

من خلال الأرباح والخسائر .

• يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها

بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك

في قائمة الدخل "بند صافي الدخل من الأدوات المالية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر"

لابعد إعادة تبويب أية مشتقة مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها او سريانها ، كما لا يتم إعادة تبويب أية اداة مالية نقلأ من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الاداة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عند الاعتراف الاولى كاداة تقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

هـ 2- القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قبل التحديد وليس متداولة في سوق نشطة فيما عدا:-

- الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير ، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة، أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- الأصول التي يوبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها.

- الأصول التي لم يستطع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

هـ- 3 الاستثمارات المالية المحفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الاستثمارات المالية المحفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية المحفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق باستثناء حالات الضرورة.

هـ- 4 الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

تمثل الاستثمارات المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة، وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم و يتم قياس المدرج فيها بالقيمة العادلة و نتيجة عدم وجود سوق نشط للغير المدرج منها و انخفاض نسبة المساهمة فإنه يتم قياسها بالتكلفة نظراً لتعذر قياسها بالقيمة العادلة.

ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية:

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتمدة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يتلزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للأصول المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، والاستثمارات المالية المحفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
- يتم الاعتراف أولاً بالأصول المالية التي لا يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة مضافةً إليها تكاليف المعاملة ويتم الاعتراف بالأصول المالية التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بالقيمة العادلة فقط مع تحمل تكاليف المعاملة على قائمة الدخل بند صافي دخل المتاجرة.
- يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف آخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالخلاص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتتها التعاقدية.
- يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وبالتكلفة المستهلكة للفروض والمديونيات والاستثمارات المحفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في الفترة التي تحدث فيها، بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلان قيمته، عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.
- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها.
- يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافق أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقييم القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة.

- يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالي المدوب ضمن مجموعة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذي يسرى عليه تعريف القروض والمديونيات (سندات أو قروض) نفلاً من مجموعة الأدوات المتاحة للبيع إلى مجموعة القروض والمديونيات أو الأصول المالية المحافظ بها حتى تاريخ الاستحقاق - كل حسب الأحوال - وذلك عندما تتوفر لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق. وتنتمي إعادة التبويب بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة ب تلك الأصول التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالي:-

1- في حالة الأصل المالي المعاد تبويبه الذي له تاريخ استحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح أو الخسائر على مدار العمر المتبقى للاستثمار المحافظ به حتى تاريخ الاستحقاق بطريقة العائد الفعلي. ويتم استهلاك أي فرق بين القيمة على أساس التكلفة المستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العمر المتبقى للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي. وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.

2- في حالة الأصل المالي الذي ليس له تاريخ استحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه، عندئذ يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.

- إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبولات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتغيرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتغيرات النقدية المستقبلية المقدرة بسعر العائد الفعلي للأداة المالية ويتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف في الأرباح والخسائر.

- في جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالي طبقاً لما هو مشار إليه وقام البنك في تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية لزيادة ما سيتم استرداده من هذه المتحصلات النقدية، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلي وذلك من تاريخ التغير في التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفتري للأصل في تاريخ التغير في التقدير.

و- المقاصة بين الأدوات المالية
يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أذون خزانة مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أذون خزانة مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالمركز المالي ضمن بند أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

ز - أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التخطية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. ويتم الحصول على القيمة العادلة من الأسعار السوقية المعروفة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات، بحسب الأحوال. وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.

ح- الاعتراف بأرباح وخسائر اليوم الأول المؤجلة

عندما يدخل البنك في معاملات يستحق بعضها بعد فترات طويلة، يتم تحديد القيمة العادلة لها باستخدام نماذج تقييم قد لا تكون جميع مدخلاتها من اسعار أو مدخلات اسوق معلنة ويتم الاعتراف الاولى بتلك الأدوات المالية بسعر المعاملة الذي يمثل أفضل مؤشر للقيمة العادلة، على الرغم من ان القيمة التي يتم الحصول عليها من نموذج التقييم قد تكون مختلفة. ولا يتم الاعتراف في الحال في الارباح والخسائر بالفرق بين سعر المعاملة والمبلغ الناتج من النموذج، الذي يعرف " بأرباح وخسائر اليوم الأول " ويدرج ضمن الأصول الأخرى في حالة الخسارة أو الالتزامات الأخرى في حالة الربح.

و يتم تحديد توقيت الاعتراف بالربح والخسارة المؤجلة لكل حالة على حدة، وذلك إما باستهلاكها على عمر المعاملة أو إلى أن يتم التمكن من تحديد القيمة العادلة للأداة باستخدام مدخلات اسوق معلنة، أو بتحققها عند تسوية المعاملة، ويتم قياس الأداة لاحقاً بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف في الحال في قائمة الدخل بالتغييرات اللاحقة في القيمة العادلة.

ط- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند " عائد القروض والإيرادات المشابهة " أو " تكلفة الودائع والنكاليف المشابهة " بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المحبوبة بعرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي، وعند حساب معدل العائد الفعلي، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداء المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوسة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمونة بحسب الحالة لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأسس النقدي وذلك وفقاً لما يلي:-

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد استرداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة لأنشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقروض المنوحة للمؤسسات يتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القروض لحين سداد 25% من أقساط الجدولة وبعد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المهمش قبل الجدولة الذي لا يدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في المركز المالي قبل الجدولة.

٤- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بإيرادات الأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقرفوس أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحة حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النظري عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد وفقاً لما ورد بند (٢-و) بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلى للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلى.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية، ثم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلى على القرض، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الاعتراف بأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط.

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولى ويتم الاعتراف بأتعب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأي جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلى المتاح للمشاركين الآخرين.

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر في حال تواجدها - مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناص أو بيع المنشآت - وذلك عند استكمال المعاملة المعنية. ويتم الاعتراف بأتعب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداة الخدمة. ويتم الاعتراف بأتعب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفترة التي يتم أداء الخدمة فيها.

٥- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها.

ل- اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة شرائها ضمن الأصول مضافة إلى أرصدة أدون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالميزانية ويتم عرض الالتزام (اتفاقات الشراء وإعادة البيع) مخصوصاً من أرصدة أدون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالميزانية . ويتم الاعتراف باتفاقات الشراء بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء على أنه عائد يستحق على فترات طويلة من الزمن على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلى .

م- اضمحل الأصول المالية

٦- الأصول المالية المثلثة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. وبعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمحة ويتم تحمل خسائر الأضمحلال، عندما يكون هناك دليل موضوعي على الأضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولى للأصل (حدث الخسارة) (Loss Event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها).

وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر الأضمحلال أيًّا مما يلي:-

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخوله في دعوى أو إعادة تصفية هيكل التمويل المنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض.

- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منها في الظروف العادلة.

- اضمحلال قيمة الضمان.

- تدهور حالة الائتمانية.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة، ومثال ذلك زيادة عدد حالات الإخفاق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية ويقوم البنك بتقيير الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتراوح هذه الفترة بصفة عامة بين ثلاثة إلى أثني عشر شهراً.

كما يقوم البنك أولاً بتقيير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال لكل أصل مالي على حدة إذا كان ذو أهمية منفرداً، ويتم التقيير على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة، وفي هذا المجال يراعي ما يلى:-

- إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً سواء كان هاماً بذاته أم لا، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر ائتماني مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير اضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية.

- إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير الأضمحلال، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر اضمحلال لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع.

- إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عنده ضم الأصل إلى المجموعة.

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر اضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتغيرات النقدية المستقبلية المتوقعة، ولا يدخل في ذلك خسائر الائتمان المستقبلية التي يتم تحملها بعد مخصومة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي، ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر اضمحلال ويتم الاعتراف ببعض اضمحلال عن خسائر الائتمان في قائمة الدخل.

وإذا كان القرض أو الاستثمار المحافظ به حتى تاريخ الاستحقاق يحمل معدل عائد متغير، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس آية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة، يراعى إضافة القيمة الحالية للتغيرات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي، وتلك التغيرات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصروفات المتعلقة بذلك.

ولأغراض تقيير اضمحلال على مستوى إجمالي يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر الائتماني أي على أساس عملية التصنيف التي يجريها البنك أخذًا في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموعد المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة. وترتبط تلك الخصائص بتقيير التغيرات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشرًا لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة.

و عند تقيير اضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية، يتم تقيير التغيرات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التغيرات التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي يتم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التغيرات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوقة بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى، مثل لذلك التغيرات في معدلات

البطالة، وأسعار العقارات، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

م-2-الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع أو استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

خلال الفترات التي تبدأ من أول يناير 2009 يعد الانخفاض كبيراً إذا بلغ 10% من تكلفة القيمة الدفترية، وبعد الانخفاض ممتدًا إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها يتم تحويل الخسارة المتراكمة من حقوق الملكية ويعتبر به في قائمة الدخل، ولا يتم رد اضمحلال القيمة الذي يعترف به بقائمة الدخل فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية إذا حدث ارتفاع في القيمة العادلة لاحقاً إلى قائمة الدخل وإنما يتم ردها بحقوق الملكية إما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل، يتم رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل.

ن-الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة من أجل الحصول على عوائد ايجارية أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي ألت إليه وفاء لديون، ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة للأصول الثابتة.

س- الأصول غير الملموسة

س- برامج الحاسوب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة الحاسوب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها. ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة. وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق تطوير البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة.

يتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي إلى الزيادة أو التوسيع في أداء برامج الحاسوب الآلي عن المواصفات الأصلية لها، وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية.

يتم استهلاك تكلفة برامج الحاسوب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفترة المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاثة سنوات.

ع- الأصول الثابتة

تتمثل الأرضي والمباني بصفة أساسية في مقر المركز الرئيسي والفرع والمكاتب. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناص بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحمل مصروفات الصيانة والإصلاح في الفترة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى.

لا يتم إهلاك الأراضي، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريبية على مدار الأعمار الإنتاجية، كالتالي:-

معدل الإهلاك

%2	مباني وإنشاءات
%20	نظم آلية متكاملة
%20	وسائل نقل وانتقال
%20	أجهزة ومعدات
%10	أثاث
%33.33	تجهيزات مركز المعلومات

مصروفات إعداد وتجهيز الفروع يتم استهلاكها على مدى خمس سنوات أو مدة عقد الإيجار أيهما أقل.

ويتم مراجعة القيمة التخريبية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل ميزانية، وتعدل كلما كان ذلك ضروري. ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الأض محلل عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية.

وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الإستدامية للأصل أيهما أعلى، ويتم تحديد أرباح وخسائر الإستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتاحصلات بالقيمة الدفترية ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصارف) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

ف - اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد - باستثناء الشهرة - ويتم اختبار اضمحلالها سنويًا. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد.

ويتم الاعتراف بخسارة الأض محلل وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الإستدامية للأصل، أيهما أعلى. ولغرض تقدير الأض محلل، يتم إلحاقي الأصل بأصغر وحدة توليد نقل ممكنة. ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان رد للأض محلل إلى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

ص- الإيجارات

يتم المحاسبة عن الإيجار التمويلي طبقاً للقانون 95 لسنة 1995 بشأن التأجير التمويلي، وذلك إذا كان العقد يمنح الحق للمستأجر في شراء الأصل في تاريخ محدد وبقيمة محددة، وكانت فترة العقد تمثل ما لا يقل عن 75% من العمر الانتاجي المتوقع للأصل على الأقل، وتعد عقود الإيجار الأخرى عقود إيجار تشغيلي.

ص-1-الاستئجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي يعترف بتكلفة الإيجار ، بما في ذلك تكفة الصيانة للأصول المستأجرة، ضمن المصروفات في قائمة الدخل عن الفترة التي حدثت فيها . وإذا قرر البنك ممارسة حق الشراء للأصول المستأجرة يتم رسملة تكلفة حق الشراء باعتبارها أصلاً ضمن الأصول الثابتة ويهلك على مدار العمر الانتاجي المتبقى من العمر الأصل المتوقع بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة.

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجرة ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ص-2-التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة تأجير تمويلياً في حال تواجدها، يتم تسجيل الأصول ضمن الأصول الثابتة في الميزانية وتهلك على مدار العمر الانتاجي المتوقع لهذا الأصل على أساس معدل العائد على عقد الإيجار بالإضافة إلى مبلغ يماثل تكلفة الأخلاك عن الفترة . ويرحل في الميزانية الفرق بين إيراد الإيجار المعترض به في قائمة الدخل وبين إجمالي حسابات علام الإيجار التمويلي وذلك لحين انتهاء عقد الإيجار حيث يتم استخدامه لإجراء مقاصة مع صافي القيمة الدفترية للأصل المؤجر . ويتم تحويل مصروفات الصيانة والتامين على قائمة الدخل عند تحملها إلى المدى الذي لا يتم تحويله على المستأجر.

وعندما توجد أدلة موضوعية على أن البنك لن يستطيع تحصيل كل الرصدة مدينى الإيجار التمويلي، يتم تخفيضها إلى القيمة المتوقع استردادها.

وبالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في الميزانية وتهلك على مدار العمر الانتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة، ويثبت إيراد الإيجار ناقصاً أية خصومات تمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ق- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتضاء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي، والأرصدة لدى البنوك، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى وقد اتبع البنك الطريقة الغير مباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية.

ر- المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام.

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات . ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة.

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ت- مزايا العاملين

ت-1 التزامات المعاشات

يقوم البنك بادارة نظام معاش يعتمد على نظام الاشتراك المحدد.
ونظام الاشتراك المحدد: هي لوائح معاشات يقوم البنك بموجبها بدفع اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة. ولا يكون على البنك التزام قانوني أو حكمي لدفع مزيد من الاشتراكات اذا لم تكن المنشأة تحتفظ بأصول كافية
لدفع كافة مزايا العاملين المتعلقة بخدمتهم في الفترات الحالية والسابقة.

يقوم البنك بالنسبة لنظم الاشتراك المحدد بسداد اشتراكات الى لوائح تأمينية للمعاشات في القطاع العام او الخاص على اساس تعاقد اجباري او تطوعي، ولا يوجد على البنك ايota التزامات اضافية تلى سداد الاشتراكات. ويتم الاعتراف بالاشتراكات ضمن مصروفات مزايا العاملين عند استحقاقها.

ت-2 التزامات مزايا ما بعد انتهاء الخدمة الاخرى

يقوم البنك بتقديم مزايا رعاية صحية للتقاعدin فيما بعد انتهاء الخدمة وعادة ما يكون استحقاق هذه المزايا مشروطا ببقاء العامل في الخدمة حتى سن التقاعد واستكمال حد أدنى من فترة الخدمة.

ث- ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح او خسارة السنة كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق او تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تتضمن الضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

خ- الاقتراض

يتم الاعتراف بالقرض التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على القرض . ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المستهلكة ، ويتم تحويل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتصحّلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الاقتراض باستخدام طريقة العائد الفعلى .

ذ- رأس المال

ذ-1 تكلفة رأس المال

يُتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اكتتاب كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتصحّلات بعد الضرائب.

ذ-2 توزيعات الأرباح

تشتت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في الفترة التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون.

ض - أنشطة الامانة

في حالة قيام البنك بأنشطة الامانة مما ينبع عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات او صناديق مزايياً ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولاً للبنك.

ظ- أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في فترة الإفصاح.

إدارة المخاطر المالية

-3

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متعددة، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً. ولذلك يهدف البنك إلى تحقيق التوازن الملائم بين الخطير والعادى وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك، وبعد أهم أنواع المخاطر خطير الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى. ويتضمن خطير السوق خطير أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوصف حدود للخطر والرقابة عليه، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولًا بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتحتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتنطيط المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر لكل، بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطير محددة مثل خطير الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة المخاطر تعد مسؤولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل.

أ- خطير الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطير الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته، وبعد خطير الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطير. ويتمثل خطير الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين. كما يوجد خطير الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج المركز المالي مثل ارتباطات القروض. وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطير الائتمان لدى فريق إدارة خطير الائتمان في إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلى مجلس الإدارة وإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية.

قياس خطير الائتمان

-1

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

لقياس خطير الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي:-

- احتمالات الإخفاق (التأخير) (Probability of default) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية وذلك بناءً على معدل الإخفاق التاريخي لكل مجموعة متجانسة ذات خصائص ائتمانية متشابهة (بالنسبة للمؤسسات على أساس الصناعة وبالنسبة للقروض الاستهلاكية على أساس المنتج) حيث تم تطبيق هذا المعدل على قروض المؤسسات ذات الجدارة الائتمانية من 7-10% وكافة القروض الاستهلاكية، أما فيما يتعلق بقروض المؤسسات ذات الجدارة الائتمانية من 8-10% فقد تم تطبيق القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة الحصول عليها من تلك القروض.

- المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق (Exposure at default) حيث أفترض البنك توقع تعرض كامل الرصيد للإخفاق.

- خطر الإخفاق الافتراضي (Loss given default) حيث تمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين، حيث افترض البنك أن الخسارة ستكون في حدود 100% من الرصيد.
- يقوم البنك بتقدير احتمال التأخير على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقدير داخليه لتصنيف الجدارة مفصلة ل مختلف فئات العملاء. وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقدير داخلياً وتراعي التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول إلى تصنیف الجدارة الملاائم، وقد تم تقسيم عملاء البنك إلى أربع فئات للجدارة، وبعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخير لكل فئة من فئات الجدارة، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقدير مدى احتمال التأخير. ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقدير كلما كان ذلك ضرورياً، ويقوم البنك دورياً بتقدير أداء أساليب تصنیف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخير.

فئات التصنیف الداخلي للبنك:-

<u>المدول التصنیف</u>	<u>التصنیف</u>
ديون جيدة	1
المتابعة العادية	2
المتابعة الخاصة	3
ديون غير منتظمة	4

أدوات الدين وأذون الخزانة والأذون الأخرى
بالنسبة لأدوات الدين وأذون، يقوم البنك باستخدام التصنیفات الخارجية مثل تصنیف ستاندرد آند بور أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان. ويشتمل النظر إلى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية وأذون على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل.

-

2- سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تذكر خطر الائتمان على مستوى الدين والمجموعات والصناعات والدول. ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قوله على مستوى كل مفترض، أو مجموعة مفترضين، وعلى مستوى الأشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاصةً للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى المفترض / المجموعة من قبل مجلس الإدارة وذلك عند تجاوزه حد معين.

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي مفترض بما في ذلك البنك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج المركز المالي، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتأخرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة. ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يومياً.
يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المفترضين والمفترضين المحتملين على مقاومة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر:-

- الضمانات

يضم البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة. ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات:-

- الرهن العقاري.
- رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع.
- رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية.

بنك الاتحاد الوطني- مصر (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقواعد المالية عن الفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2016

وغالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول والإقراض للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان. ولتخفيض خسارة الائتمان إلى الحد الأدنى، يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الأض محلل لأحد القروض أو التسهيلات.

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة باصول Asset - Backed Securities.

3-1

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها (إيضاح أ/1) بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار، وبخلاف ذلك يتم الاعتراف فقط بخسائر الأض محلل التي وقعت في تاريخ المركز المالي لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير إلى الأض محلل وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح وعلى الرغم من اختلاف الطرق المطبقة فقد تبين عدم وجود اختلاف مؤثر لخسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الخسارة المتوقعة المستخدم في 30 سبتمبر 2016 لأغراض قواعد البنك المركزي المصري (إيضاح أ/4).

مخصص خسائر الأض محلل الوارد في المركز المالي في نهاية الفترة مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربع ومع ذلك فإن أغلبية المخصص ينبع من آخر درجتين من التصنيف وبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل المركز المالي المتعلقة بالقروض والتسهيلات والأض محلل المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك:-

تقييم البنك

2015/12/31		2016/9/30		
مخصص خسائر الأض محلل %	قروض وتسهيلات %	مخصص خسائر الأض محلل %	قروض وتسهيلات %	
8.1	81.6	8.3	87.2	-1 ديون جيدة
1.6	7.7	2.3	4.3	-2 المتابعة العادية
4.2	1.9	2.1	0.5	-3 المتابعة الخاصة
86.1	8.8	87.3	8	-4 ديون غير منتظمة
100	100	100	100	

ساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى وجود أض محلل طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم 26، واستناداً إلى المؤشرات التالية التي حددتها البنك:-

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقرض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقرض أو دخوله في دعوى تصفية أو إعادة هيكل التمويل المنوح له.
- تدهور الوضع التناهسي للمقرض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعبويات المالية للمقرض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- أض محلل قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الأض محلل على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ المركز المالي على أساس كل حالة على حدة، ويجري تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة، ويشمل التقييم عادة الضمان القائم بما في ذلك إعادة تأكيد إمكانية التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات.

ويتم تكوين مخصص خسائر الأض محلل على أساس المجموعة من الأصول المتاجنة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية.

أ-4 نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدار الأربعة المبينة في إيضاح أ/1، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري، ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدى انتظامه في السداد.

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لضمحل الأصول المعرضة لخطر الائتمان، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري، وفي حالة زيادة مخصص خسائر الأضمحل المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية يتم تجنب الاحتياطي المخطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة، ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائمًا مبلغ الزيادة بين المخصصين وبعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع. وفيما يلي بيان فئات الجدار للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لضمحل الأصول المعرضة لخطر الائتمان:-

مدول التصنيف	تصنيف البنك	نسبة المخصص	التصنيف	مدول التصنيف	المركزي المصري
الداخلي	الداخلي	المطلوب	الداخلي	المطلوب	الداخلي
-	-	%	-	-	-
ديون جيدة	1	صفر	مخاطر منخفضة	1	
ديون جيدة	1	1	مخاطر معتدلة	2	
ديون جيدة	1	1	مخاطر مرضية	3	
ديون جيدة	1	2	مخاطر مناسبة	4	
ديون جيدة	1	2	مخاطر مقبولة	5	
المتابعة العادية	2	3	مخاطر مقبولة حدياً	6	
المتابعة الخاصة	3	5	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	7	
ديون غير منتظمة	4	20	دون المستوى	8	
ديون غير منتظمة	4	50	مشكوك في تحصيلها	9	
ديون غير منتظمة	4	100	رديئة	10	

بنك الاتحاد الوطني . مصر . (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة لقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2016

أ-5
الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات
البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية

2015 ديسمبر 31 2016 سبتمبر 30 بالجنيه المصري

2 168 281 960	7 369 270 120	أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى
71 269 316	23 272 670	أصول مالية بغرض المتاجرة
106 593 873	146 625 266	- أدوات دين
1 946 982 233	2 553 022 620	قروض وتسهيلات للعملاء
1 219 118	9 735 656	قروض لأفراد:
17 412 993	18 593 217	- حسابات جارية مدينة
1 071 583 885	1 501 933 694	- قروض شخصية
1 257 218 703	1 519 265 391	- قروض تمويل شراء وحدات سكنية
1 280 602 043	1 339 838 271	- بطاقات ائتمان
2 589 863 988	4 454 072 237	قروض لمؤسسات:
10 511 028 112	18 935 629 142	- حسابات جارية مدينة
97 742 850	52 411 426	- قروض مشتركة
484 066 430	1 882 070 010	قروض مباشرة
581 809 280	1 934 481 436	استثمارات مالية:
		- أدوات دين
		الإجمالي
		البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج المركز المالي
		اعتمادات مستندية
		خطابات ضمان
		الإجمالي

يمثل الجدول السابق أقصى حد يمكن التعرض له في 30 سبتمبر 2016 وذلك بدون الأخذ في الاعتبار أية ضمانات بالنسبة لبنود داخل المركز المالي.

وكما هو مبين بالجدول السابق فإن 37 % من الحد الأقصى المعرض لخطر الائتمان ناتج عن القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء بينما تمثل الاستثمارات في أدوات دين 63 %.

وتتقى الإدارة في قدرتها على الاستمرار في السيطرة والإبقاء على الحد الأدنى لخطر الائتمان الناتج عن كل من محفظة القروض والتسهيلات وأدوات الدين بناء على ما يلى:

- 49.3 % من محفظة القروض والتسهيلات مصنفة في أعلى درجتين من درجات التقييم الداخلي.

- 92 % من محفظة القروض والتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات أو مؤشرات اضمحلال.

- القروض العقارية التي تمثل مجموعة هامة بالمحفظة، تم تغطيتها بضمادات.

- القروض والتسهيلات التي تم تقييمها على أساس منفرد تبلغ 530.064 ألف جنيه بنسبة 7.5 % مكون مخصص وعائد مجنب بمبلغ 427.305 الف جم بنسبة 81.3 % منها.

- قام البنك بتطبيق عمليات اختيار أكثر حصافة عند منح قروض وتسهيلات خلال العام.

6- قروض وتسهيلات فيما يلى موقف أرصدة القروض والتسهيلات من حيث الجدارة الائتمانية.

قروض وتسهيلات للعملاء

2015/12/31	2016/9/30	بالجنيه المصري
5,178,230,094	6.447.667.514	لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال
-	71.418.678	متأخرات ليست محل اضمحلال
503,382,754	569.927.924	متأخرات محل اضمحلال
<u>5,681,612,848</u>	<u>7.089.014.116</u>	الإجمالي
<u>(12,971,370)</u>	<u>(12.269.443)</u>	أيراد مقدم وخصم غير مكتسب
<u>(431,179,875)</u>	<u>(452.064.043)</u>	مخصص خسائر الاضمحلال
<u>(70,476,898)</u>	<u>(73.277.528)</u>	عوائد مجنبة
<u>5,166,984,705</u>	<u>6.551.403.102</u>	الصافي

يتضمن إيضاح (11) معلومات إضافية عن مخصص خسائر الاضمحلال عن القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء.

ويتم تقييم الجودة الائتمانية لمحفظة القروض والتسهيلات التي لا يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال وذلك بالرجوع إلى التقييم الداخلي المستخدم بواسطة البنك.

بيان الأحد الوظيفي - مصر . (شركة مساهمة مصرية)
الإسحاقات المتنمية للقائم العاملية عن الفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2016

٦- قروض وتسهيلات لا يوجد عليها معاذرات أو اضطرار
 بلغ رسيد إجمالي القروض والتسهيلات مد

2016 سبتمبر 30

أفراد

مُؤسسات

بالجنبي المصري	حسابات جارية معدنة	بيانات التدفقات	فروع شخصية	فروع عقارية	فروع عقارية إجمالي الأفراد	فروع عقارية إجمالي المؤسسات
١- جدية	٢ ٦٤٣ ١٢٤ ٨٠٢	٩ ٧٣٥ ٥٥٦	٢ ٤٦٩ ٠٥٣ ٣٧٤	١٧ ٧١٠ ٥٠٦	١٤٦ ٦٢٥ ٢٦٦	٣ ٤٦٣ ٨١٢ ٧٠٤
٢- المتباينة العاملية	-	-	-	-	-	٣٠٥ ٥٩٧ ٣١٨
٣- المتباينة الخاصة	-	-	-	-	-	٣٥ ١٣٢ ٦٩٠
الإجمالي	٢ ٦٤٣ ١٢٤ ٨٠٢	٩ ٧٣٥ ٦٥٦	٢ ٤٦٩ ٠٥٣ ٣٧٤	١٧ ٧١٠ ٥٠٦	١٤٦ ٦٢٥ ٢٦٦	٣ ٨٠٤ ٥٤٢ ٧١٢
						١ ٢٧٥ ٢٣٤ ٥٧١
						١ ٤٠٣ ٧٨٩ ١٦٨
						١ ١٢٥ ٥١٨ ٩٧٣
						٢ ٦٤٣ ١٢٤ ٨٠٢
						٩ ٧٣٥ ٦٥٦
						٢ ٤٦٩ ٠٥٣ ٣٧٤
						١٧ ٧١٠ ٥٠٦
						١٤٦ ٦٢٥ ٢٦٦

مُؤسسات

2015 ديسمبر 31

أفراد

النفسي

بالجنبي المصري	حسابات جارية معدنة	بيانات التدفقات	فروع شخصية	فروع عقارية	فروع عقارية إجمالي الأفراد	فروع شخصية إجمالي المؤسسات
١- جدية	٢ ٠٠٣ ٤٩٠ ٠٥٦	١ ٢١٩ ١١٨	١ ٨٧٩ ٦٩٢ ٥٩١	١٥ ٩٨٤ ٤٧٤	١٠٦ ٥٩٣ ٨٧٣	٢ ٦٣٢ ٣٨٥ ٦٧٠
٢- المتباينة العاملية	-	-	-	-	-	٤٣٦ ٤٩٣ ١٤٣
٣- المتباينة الخاصة	-	-	-	-	-	١٠٥ ٨٦١ ٢٢٥
الإجمالي	٢ ٠٠٣ ٤٩٠ ٠٥٦	١ ٢١٩ ١١٨	١ ٨٧٩ ٦٩٢ ٥٩١	١٥ ٩٨٤ ٤٧٤	١٠٦ ٥٩٣ ٨٧٣	٣ ١٧٤ ٧٤٠ ٠٣٨
						١ ٢٨٠ ٦٠٢ ٠٤٣
						١ ٢٢٩ ١٩٩ ٠٨٣
						٦٦٤ ٩٣٨ ٩١٢

لم يتم اعتبار القروض المضمونة محل اضطرار بالتبني الفئة غير المتقدمة وذلك بعد الأخذ في الاعتبار قابلية تلك المصانعات للتحصيل.

بنك الأحلاد الوطني مصر - (شركة مساهمة مصرية)
إيرادات المتنمية للقائم العادي عن الفقرة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2016

فروض وتشهيلات يوجد عليها متأخرات وأليست محل اضمحلال فروض وتشهيلات يوجد عليها متأخرات فإذا توافرت معلومات أخرى تقدّم حكم ذلك ، وتشمل الفرض و التشهيلات العدالة التي يوجد عليها متأخرات و ليست محل اضمحلال فيما يلى :-

2016 سبتمبر 30		المؤسسات		التقييم	
أفاد		حسابات	بالتجزء المصعدى	بيانات التعلم	متأخرات
		عمرها مدينة	فروع مشتملة	فروع مشتملة	فروع مشتملة
		احتياط الأفراد	احتياط الأفراد	احتياط الأفراد	احتياط الأفراد
		طريدة مدينة	طريدة مدينة	طريدة مدينة	طريدة مدينة
		فروع شخصية	فروع مشتملة	فروع مشتملة	فروع مشتملة
		بيانات التعلم	بيانات التعلم	بيانات التعلم	بيانات التعلم
		المؤسسات		المؤسسات	

2015 ديسمبر 31		المؤسسات		التقييم	
أفاد		حسابات	بالتجزء المصعدى	بيانات التعلم	متأخرات
		عمرها مدينة	فروع مشتملة	فروع مشتملة	فروع مشتملة
		احتياط الأفراد	احتياط الأفراد	احتياط الأفراد	احتياط الأفراد
		طريدة مدينة	طريدة مدينة	طريدة مدينة	طريدة مدينة
		فروع شخصية	فروع مشتملة	فروع مشتملة	فروع مشتملة
		بيانات التعلم	بيانات التعلم	بيانات التعلم	بيانات التعلم
		المؤسسات		المؤسسات	

متأخرات أكثر من 1 يوم إلى 30 يوم
الإجمالي

بنك الاتحاد الوطني - مصر (شركة مساهمة مصرية)
بيان الأوضاع المالية المتعددة لفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2016

قرض وتسهيلات محل احصلال بمقدمة منفردة قبل الاخذ في الاعتبار التدفقات التقديمة من الضمادات 495,109,442 جنيه مصرى
 يبلغ رصيد إجمالي القروض والتسهيلات محل احصلال بمقدمة منفردة قبل الاخذ في الاعتبار التدفقات التقديمة من الضمادات 495,109,442 جنيه مصرى
 وفيما يلى تحليل بالقيمة الصافية للقروض والتسهيلات محل احصلال بمقدمة منفردة متضمناً القيمة العادلة للضمادات التي حصل عليها البنك في مقابل تلك القروض:-

2016 سبتمبر 30

مؤسسات

النقدية	بالجنيه المصري	حسابات بالجنيه المصري	حسابات خارجية مدنية	أجلاني الأذوك	أجلاني الأذوك	فروض عقارية	فروض شخصية	بطاقات التوفان	فروض عقارية	فروض مشتركة	فروض مشتركة	أجلاني الأذوك	أجلاني الأذوك	فروض عقارية	فروض شخصية	بطاقات التوفان	فروض عقارية	فروض مشتركة	فروض مشتركة	أجلاني العروض والتسهيلات	أجلاني العروض والتسهيلات
الرصيد	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
القيمة العادلة للضمادات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
495 109 442	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
491 890 944	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
115 476 223	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
376 414 721	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
78 036 980	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
77 154 269	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
882 711	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
74 818 482	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	

2015 ديسمبر 31

مؤسسات

النقدية	بالجنيه المصري	حسابات بالجنيه المصري	حسابات خارجية مدنية	أجلاني الأذوك	أجلاني الأذوك	فروض عقارية	فروض شخصية	بطاقات التوفان	فروض مشتركة	فروض مشتركة	أجلاني العروض والتسهيلات	أجلاني العروض والتسهيلات
الرصيد	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
القيمة العادلة للضمادات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
87 782 301	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
28 019 620	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
406 644 973	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
68 718 161	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
67 289 642	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
1 428 519	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
415 600 453	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
434 664 593	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

بنك الاتحاد الوطني - مصر - (شركة مساهمة مصرية)

الإيداعات المتممة للفوائض المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2016

7- أذونات دين وأذون الخزانة وأوراق الحكومية الأخرى

بالنسبة المصرى	أذون خزانة وأوراق للبنادرة وأوراق حكومية أخرى	أصول مالية أوراق مالية	استثمارات في الإجمالي
أـ	أـ	أـ	أـ
A-أذون وسدادات الخزانة وسدادات البنك العقاري	23 272 670	7 369 270 120	4 454 072 237
الإجمالي	23 272 670	7 369 270 120	4 454 072 237

بنك الاتحاد الوطني - مصر . (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتنمية للمؤشرات المالية عن الفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2016

8- تذكر مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان

يشمل الجدول التالي تحليل بأهم تذكر خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب القطاع الجغرافي في آخر السنة المالية.

أدوات الدين في نهاية الفترة المالية	الإجمالي	البحر الاحمر والوجه القبلي	الإسكندرية والدلتا والقناة	القاهرة الكبرى	بالجنيه المصري
أذون الخزانة وأدوات حكومية أخرى	7 369 270 120	-	-	7 369 270 120	
أصول مالية بعرض المتاجرة	23 272 670	-	-	23 272 670	
أدوات دين					
فروض وتسهيلات للعملاء:					
فروض لأفراد:					
حسابات جارية مدنية	146 625 266	8 161 960	88 841 927	49 621 379	
فروض شخصية	2 553 022 621	153 243 420	1 426 064 816	973 714 385	
فروض عقارية	9 735 656	-	-	9 735 656	
بطاقات ائتمان	18 593 217	735 819	10 669 359	7 188 039	
فروض المؤسسات:					
حسابات جارية مدنية	1 501 933 694	14 157 559	437 422 551	1 050 353 584	
فروض مشتركة	1 519 265 391	-	-	1 519 265 391	
فروض أخرى	1 339 838 271	-	307 496 346	1 032 341 925	
استثمارات مالية					
أدوات دين	4 454 072 237	-	-	4 454 072 237	
الإجمالي في نهاية الفترة المالية	18 935 629 143	176 298 758	2 270 494 999	16 488 835 386	

بنك الاتحاد الوطني - مصر . (شركة مساهمة مصرية)
إيرادات المتنمية لفترة المالية عن الفترة المائية المنتهية في 30 سبتمبر 2016

١-٩ تذكر مخاطر الأصول المالية المعروضة لنظر الائتمان

يمثل الجدول التالي تحليلاً يalem حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب الشكل الذي يزاوله عملاء البنك.

الإجمالي	أفراد	أفراد	قطاع حكومي / عام	الاتصالات	نشاط تجارة	مبيعات صناعية	مؤسسات مالية	بالملايين جنيه مصرى
7 369 270	-	-	7 369 270	-	-	-	-	7 369 270
23 273	-	-	23 273	-	-	-	-	23 273
7 089 014	2 727 977	946 140	1 032 208	72 546	752 112	1 211 422	346 609	7 089 014
4 454 072	-	-	4 454 072	-	-	-	-	4 454 072
18 935 629	2 727 977	946 140	12 878 823	72 546	752 112	1 211 422	346 609	18 935 629
الإجمالي في نهاية الفترة المالية								

ب- خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق، وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملة ومنتجات حقوق الملكية، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق إلى محافظ للمتاجرة أو لغير غرض المتاجرة.

وتتركز إدارة مخاطر السوق الناتجة عن أنشطة المتاجرة أو لغير المتاجرة في إدارة مخاطر السوق بالبنك.

وتتضمن محافظ المتاجرة تلك المراكز الناتجة عن تعامل البنك مباشرة مع العملاء أو مع السوق، أما المحافظ لغير المتاجرة فتشمل بصفة أساسية من إدارة سعر العائد للأصول والالتزامات المتعلقة بمعاملات التجزئة وتتضمن هذه المحافظ مخاطر العملات الأجنبية وأدوات حقوق الملكية الناتجة عن الاستثمارات المتاحة للبيع.

ب-1 أساليب قياس خطر السوق

كمّ جزء من إدارة خطر السوق، يقوم البنك بالعديد من استراتيجيات التغطية، وكذلك الدخول في عقود مبادلة سعر العائد الثابت، وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق.

القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk) -

يقوم البنك بتطبيق أسلوب القيمة المعرضة للخطر للمحافظة على خطر المحافظة على خطر المتاجرة، وذلك لتقيير خطر السوق للمراكز القائمة وأقصى حد للخسارة المتوقعة وذلك بناء على عدد من الافتراضات للتغيرات المتعددة لظروف السوق ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للقيمة المعرضة للخطر التي يمكن نقلها من قبل البنك للمتاجرة وغير المتاجرة بصورة منفصلة ويتم مراقبتها يومياً بمعرفة إدارة المخاطر بالبنك.

القيمة المعرضة للخطر هي توقع إحصائي للخسارة المحتملة للمحفظة الحالية الناتجة عن التحركات العكسية للسوق، وهي تعبّر عن أقصى قيمة يمكن أن يخسرها البنك ولكن باستخدام معامل ثقة محدد هناك احتمال إحصائي أن تكون الخسارة الفعلية أكبر من القيمة المعرضة للخطر المتوقعة ويفترض نموذج القيمة المعرضة للخطر فترة احتفاظ محددة (يوم واحد) قبل أن يمكن إغلاق المراكز المفتوحة، وكذلك يفترض أن حركة السوق خلال فترة الاحتفاظ ستتبع ذات نمط الحركة التي حدثت خلال اليوم السابق ويقوم البنك بتقدير الحركة السابقة بناء على بيانات عن الفترات الزمنية السابقة ويقوم البنك بتطبيق تلك التغيرات التاريخية في المعدلات والأسعار والمؤشرات بطريقة مباشرة على المركز الحالي - وهذه الطريقة تعرف بالمحاكاة التاريخية ويتم مراقبة المخرجات الفعلية بصورة منتظمة لقياس سلامة الافتراضات والعوامل المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للخطر.

يتم مراقبة جودة نموذج القيمة المعرضة للخطر بصورة مستمرة من خلال اختبارات تعزيزية لنتائج القيمة المعرضة للخطر لمحفظة المتاجرة ويتم رفع نتائج تلك الاختبارات إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

- اختبارات الضغوط (Stress Testing) -

تعطى اختبارات الضغوط مؤشرًا عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف معاكسة بشكل حاد، ويتم تصميم اختبارات الضغوط بما يلائم النشاط باستخدام تحليلات نمطية لسيناريوهات محددة. وتتضمن اختبارات الضغوط التي تقوم بها إدارة مخاطر السوق بالبنك، اختبار ضغط عوامل الخطر، حيث يتم تطبيق مجموعة من التحركات الحادة على كل فئة خطر واختبار ضغوط الأسواق النامية حيث تخضع الأسواق النامية لتحركات حادة واختبار ضغوط خاصة تتضمن أحداث محتملة مؤثرة على مراكز أو مناطق معينة مثل ما قد ينتج في منطقة ما بسبب تحرير القيود على إحدى العملات وتقوم الإدارة العليا ومجلس الإدارة بمراجعة نتائج اختبارات الضغوط.

ب-2 ملخص القيمة المعرضة للخطر

إجمالي القيمة المعرضة للخطر لأغراض المتاجرة بالإضافة إلى الأسهم النشطة والمدرجة لغير أغراض المتاجرة طبقاً لنوع الخطر في 30 سبتمبر 2016.

	متوسط	أعلى	أدنى
خطر سعر الصرف	598.007	647.523	562.187
خطر سعر الفائدة	48.948.095	50.236.505	46.989.533
مخاطر حقوق الملكية	70.170	71.829	67.635

31 ديسمبر 2015

	متوسط	أعلى	أدنى
خطر سعر الصرف	21.939	22.010	21.712
خطر سعر الفائدة	36.144.652	36.476.958	31.097.897
مخاطر حقوق الملكية	93.114	96.425	90.035

ترتبط الزيادة في القيمة المعرضة للخطر، خاصة خطر سعر العائد بالزيادة في حساسية سعر العائد في الأسواق المالية العالمية.

وتم حساب النتائج الثلاثة السابقة للقيمة المعرضة للخطر بشكل مستقل عن المراكز المعنية والتحركات التاريخية للأسواق، وبصورة بسيطة دون الأساليب الكمية المعقّدة ولا يشكل إجمالي القيمة المعرضة للخطر للمتاجرة وغير المتاجرة القيمة المعرضة للخطر للبنك وذلك نظراً لارتباط بين أنواع الخطر وأنواع المحافظ وما يتبعه من تأثير متعدد.

يتعذر البنك لخ perpetrating التقلبات في أسيعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للمعلمات الأجنبية وذلك بالقمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك تقييم مرتقبها لخطتها ويتحقق المركزالي لدى تعرض العملات الأجنبية في نهاية المركز المالي ويتضمن الجدول التالي القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعمليات الحكومية لها:-

الاحتياطي

عملات أخرى جنبي استثنى بعده

دولار أمريكي جنيه مصرى بعده

الأصول المالية	
نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية	نقدية وأرصدة لدى البنوك
أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى	أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى
أصول مالية بعرض المتاجرة	أصول مالية بعرض المتاجرة
فروض وتسهيلات للعملاء	فروض وتسهيلات للعملاء
مشتقات مالية	مشتقات مالية

استثمارات عاملة	
متاحة للبيع	متاحة للبيع
محفظتها حتى تاريخ الاستحقاق	محفظتها حتى تاريخ الاستحقاق
استثمارات ذاتي وشقيقة	استثمارات ذاتي وشقيقة
استثمار عقاري	استثمار عقاري
أصول ذاتية وغير ممولة	أصول ذاتية وغير ممولة
أصول مالية أخرى	أصول مالية أخرى

احتياطي الأصول المالية

الالتزامات المالية

أرصدة مستحقة للبنوك	أرصدة مستحقة للبنوك
ودائع للعملاء	ودائع للعملاء
قروض طويلة الأجل	قروض طويلة الأجل
ال ترامات أخرى وضريبة مؤجلة	ال ترامات أخرى وضريبة مؤجلة
مخصصات أخرى	مخصصات أخرى
إجمالي حقوق المساهمين	إجمالي حقوق المساهمين
إجمالي الالتزامات المالية	إجمالي الالتزامات المالية
صافي المركز المالي	صافي المركز المالي
مسطريات	مسطريات
مبيعات	مبيعات
صافي المركز المالي	صافي المركز المالي

3 108	231	(305)	(101 790)	98 756
606 721	-	-	-	606 721
52 411	-	-	4 118	44 991
1 882 070	-	-	1 171 050	340 952
30 105	-	-	-	370 068
2 571 308	-	-	1 175 167	385 944
				1 010 197

بنك الإتحاد الوطني - مصر . (شركة مساهمة مصرية)
الإضاحات المتنمية للمقاييس المالية عن الفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2016

بـ- 4 خطر سعر العائد				
يعرض البنك لأذار القوليات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر الدعفقات الفقدية لآداء مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة، وخطر				
القيمة المالية لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداء المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق، وقد يزيد هامش العائد نتيجة إلتلاف التغيرات ولكن قد تتخضن الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة،				
وينص الجدول التالي على تعرض البنك لخطر تقلبات سعر العائد الذي يتضمن القيمة الفعلية للأدوات المالية موزعة على أساس تاريخ الاستحقاق:-				
<u>الإجمالي</u>	<u>الأصول / القوليات</u>	<u>أكثر من سنة</u>	<u>أثمر من ثلاثة شهور</u>	<u>بلاطف خبيه مصرى</u>
<u>الشهر حتى سنة</u>	<u>حتى خمس سنوات</u>	<u>أثمر من شهر</u>	<u>حالي شهير واحد</u>	<u>الخطير</u>
1 395 025	1 062 637	332 388	-	-
1 373 403	58 325	479 617	835 461	-
7 170 729	1 403 263	867 067	4 791 174	109 225
23 273	-	-	-	-
6 551 403	555 780	2 757 271	1 944 680	522 358
4 521 970	624 305	3 345 023	552 642	-
723 799	723 799	-	-	-
21 759 602	2 966 521	7 505 557	3 422 714	5 816 422
-	-	-	-	2 048 388
الإلتامات المالية				
2 174 337	-	-	-	-
17 375 332	133 335	3 265 356	4 510 275	3 665 157
10 150	-	6 342	1 904	1 904
1 827 996	1 827 996	-	-	-
371 787	371 787	-	-	-
21 759 602	2 333 118	3 271 698	4 637 521	5 056 901
()	633 403	4 233 859	(1 214 807)	759 521
اجمالى الإلتامات المالية				(4 411 976)
فجوة إعادة تسعير سعر العائد				

ج- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لمسؤوليات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها ويمكن أن ينبع عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الإقراض.

إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة الأصول والخصوم بالبنك ما يلى:-

- يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة النفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند إقراضها للعملاء، ويتوارد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف.

- الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسليمها بسهولة مقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية.

- مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري.

إدارة التركيز وبيان استحقاقات القروض.
لأغراض الرقابة واعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي، وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة وتمثل نقطة البداية ل تلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتاريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية.
وتقوم إدارة الأصول والخصوم أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات القروض، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

منهج التمويل

يتبع مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الأصول والخصوم بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات والمناطق الجغرافية والمصادر والمنتجات والأجال.

د- القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية

د- أدوات مالية لم يتم قياسها بالقيمة العادلة

يلخص الجدول التالي القيمة الحالية والقيمة العادلة لبعض للأصول والالتزامات المالية التي لم يتم عرض بعضها في ميزانية البنك بالقيمة العادلة:-

بالملايين جنية مصرى

2015/12/31

2016/9/30

<u>القيمة العادلة</u>	<u>القيمة الدفترية</u>	<u>القيمة العادلة</u>	<u>القيمة الدفترية</u>	<u>الأصول المالية</u>
1.989.650	2.072.208	2.634.523	2.727.977	قرصون تسهيلات للعملاء
3.177.334	3.609.405	3.916.879	4.361.037	- أفراد
892.891	893.315	1.582.785	1.603.610	- مؤسسات
594.559	594.559	2.174.337	2.174.337	استثمارات محفظتها
3.264.553	3.264.553	3.708.101	3.708.101	<u>الالتزامات المالية</u>
7.167.371	7.167.371	13.667.231	13.667.231	أرصدة مستحقة للبنوك
				ودائع للعملاء
				- أفراد
				- مؤسسات

- هـ

إدارة رأس المال
تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي فيما يلي:-

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية.
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تعامل مع البنك.
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) يومياً بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي.

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي:-

- الاحتفاظ بمبلغ 500 مليون جنيه حدأً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع.
- الحفاظ على نسبة حدها الأدنى 10% بين عناصر القاعدة الرأسمالية (بسط المعيار) وبين الأصول الخطرة المرجحة بأوزان (مقام النسبة) وذلك لمقابلة مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل

ويتم الإقرار عن البنك كمجموعة واحدة تشمل البنك بكافة فروعه في الداخل والخارج وكافة الشركات المالية الأخرى التي يملك فيها البنك أو اطرافه المرتبطة نسبة تزيد عن 50% من حقوق المساهمين أو أي نسبة تمكنه من السيطرة

ويكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:-

الشريحة الأولى:

رأس المال الأساسي المستمر : ويكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام، وبخصم منه أية شهادة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة.

رأس المال الإضافي : يتكون من الأرباح والخسائر المرحلية وحقوق الأقلية والفرق بين القيمة الاسمية والحالية للقرض المساند

الشريحة الثانية:

ويدرج بها 45% من كل من (الاحتياطي الخاص وأحتياطي فروق ترجمة العملات الأجنبية وأحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع) والقرض المساند ومخصص خسائر الأض محلل للقروض والتسهيلات والالتزامات العرضية المنتظمة فيما لا يزيد عن 1,25% من إجمالي المخاطر الائتمانية للأصول والالتزامات العرضية المرجحة باوزان المخاطر عند تطبيق الأسلوب المعياري .

و عند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال، يراعى الا يقل رأس المال الأساسي المستمر بعد الاستبعادات عن 3,5% من إجمالي مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل والا يقل إجمالي الشريحة الاولى عن 5% من إجمالي مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل وتتصاعد تدريجياً الى أن تصل 6% في بداية عام 2019 والا يزيد القروض (الوديعة) المساندة عن 50% من الشريحة الأولى

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية خلال السنين الماضيتين، ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الشريحة الأولى والثانية ونسب معيار كفاية رأس المال في 30 سبتمبر 2016.

بنك الاتحاد الوطني . مصر . (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة لقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2016

معيار كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل 2

بالملايين جنيه مصرى

31 ديسمبر 2015

30 سبتمبر 2016

1 274 000	1 337 700
97 385	115 589
105 027	150 246
(10 334)	(10 334)
-	(8 662)
1 466 078	1 584 539
-	-
-	-
1 466 078	1 584 539
14 659	14 659
488	2 692
61 663	51 913
-	-
76 810	69 264
1 542 888	1 653 803
6 990 010	12 282 740
22.07%	13.46%

رأس المال
الشريحة الأولى
رأس المال الأساسي المستمر بعد الاستبعادات
أسهم رأس المال (بالصافي بعد استبعاد أسهم الخزينة)
الاحتياطيات
الأرباح المحتجزة *
يخصم 10% من ما يزيد عن قيمة الاستثمارات بالنسبة لكل استثمار على حده يمثل 10% أو أكثر
يخصم احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع
إجمالي رأس المال الأساسي المستمر بعد الاستبعادات
رأس المال الأساسي الإضافي
استبعادات الشريحة الأولى
50% من ما يخص الأصول التي آلت ملكيتها للبنك بإحتياطي المخاطر البنكية العام
إجمالي الشريحة الأولى
الشريحة الثانية
45% من الاحتياطي الخاص
45% من رصيد إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية في الشركات الشقيقة
مخصص خسائر الاصحاح للقروض والتسهيلات والالتزامات العرضية المنتظمة بما لا يزيد عن 1.25%
من إجمالي المخاطر الائتمانية للأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر عند تطبيق الأسلوب
المعياري
استبعادات الشريحة الثانية
50% من ما يخص الأصول التي آلت ملكيتها للبنك بإحتياطي المخاطر البنكية العام
إجمالي الشريحة الثانية
إجمالي القاعدة الرأسمالية بعد الاستبعادات
إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان والسوق والتشغيل
معيار كفاية رأس المال (%)

الرافعه المالية

بالملايين جنية مصرى

30 سبتمبر 2015 31 ديسمبر 2016

1 466 078	1 584 539	الشريحة الأولى من رأس المال بعد الاستبعادات	اولا
		التعروضات داخل وخارج الميزانية	ثانيا
		التعروضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية	1
983 331	2 226 196	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	
1 479 196	542 232	الأرصدة المستحقة على البنوك	
2 167 132	7 360 904	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	
71 269	23 273	أصول مالية بغرض المتاجرة	
1 726 178	2 883 912	استثمارات مالية متاحة للبيع	
893 315	1 603 610	استثمارات محفظة بها حتى تاريخ الاستحقاق	
34 448	34 448	استثمارات في شركات تابعة وشقيقة	
5 179 956	6 563 673	إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية للعملاء	
208 195	244 552	الأصول الثابتة (بعد خصم كلا من مخصص خسائر الاضمحلال ومجمع الاحلاك)	
337 786	479 247	الأصول الأخرى	
(10 334)	(10 334)	قيمة ما يتم خصمها من التعروضات (بعد استبعادات الشريحة الأولى لقاعدة الرأسمالية)	
13 070 472	21 951 713	إجمالي التعروضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية	
		التعروضات خارج الميزانية	2
		الالتزامات العرضية (1)	
16 706	8 560	اعتمادات مستديمة - استيراد	
78 309	198 940	خطابات ضمان	
155 149	742 095	خطابات ضمان بناء على طلب بنوك خارجية أو بكفالتهم	
14 214	9 611	كمبيالات مقبولة	
		الارتباطات (2)	
26 679	26 349	ارتباطات رأسمالية	
3 538	3 756	ارتباطات عن عقود التأجير التشغيلي	
215 536	139 514	ارتباطات عن قروض وتسهيلات للبنوك/عملاء (الجزء غير المستخدم) ذات فترة استحقاق أصلية	
510 131	1 128 825	إجمالي التعروضات خارج الميزانية	
13 580 603	23 080 538	إجمالي التعروضات داخل وخارج الميزانية (1)+(2)	
10.80%	6.87%	نسبة الرافعة المالية	

التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

-4

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال السنة المالية التالية ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

أ- خسائر الأضمحلال في القروض والتسهيلات

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقدير الأضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل ويقوم باستخدام الحكم الشخصي عند تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل عبء الأضمحلال في قائمة الدخل، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للبنك أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك. عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية، تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية.

ب- أضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية متاحة للبيع

حدد البنك أضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو متداً في قيمتها العادلة عن التكلفة ويحتاج تحديد ما إذا كان الانخفاض هاماً أو متداً إلى حكم شخصي، ولا تخاذ هذا الحكم يقوم البنك بتقييم ضمن عوامل أخرى - التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر السهم بالإضافة إلى ذلك قد يكون هناك أضمحلال عندما يكون هناك دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا.

وإذا تم اعتبار كل الانخفاض في القيمة العادلة إلى أقل من التكلفة هام أو متداً فإن البنك سوف يعاني خسائر إضافية تتمثل تحويل إجمالي احتياطي القيمة العادلة إلى قائمة الدخل.

ج- استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتاريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولا تخاذ هذا القرار يقوم البنك بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق، وإذا أخفق البنك في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إلى الاستثمارات المتاحة للبيع، وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية استثمارات بذلك البند.

أ- التحليل القطاعي للأنشطة

<u>الإيرادات والمصروفات وفقا للنشاط القطاعي</u>	<u>مؤسسات</u>	<u>أفراد</u>	<u>خزانة</u>	<u>أخرى</u>	<u>احمالي</u>
ايرادات النشاط القطاعي			951 249	788 646	2 320 957
مصروفات النشاط القطاعي	(369 822)	(704 664)	(803 329)	(163 337)	(2 041 152)
نتيجة أعمال القطاع	72 526	83 982	147 920	(24 623)	279 805
ربح العام قبل الضرائب	72 526	83 982	147 920	(24 623)	279 805
الضريبة	(8 376)	(4 211)	(82 408)	(21 306)	(116 301)
ربح العام	64 150	79 771	65 512	(45 929)	163 504
<u>الأصول والالتزامات وفقا للنشاط القطاعي</u>					
أصول النشاط القطاعي	3 916 879	2 634 524	14 484 401	723 799	21 759 603
إجمالي الأصول	3 916 879	2 634 524	14 484 401	723 799	21 759 603
التزامات النشاط القطاعي	13 647 735	3 708 101	13 078	4 384 271	21 753 186
إجمالي التزامات	13 647 735	3 708 101	13 078	4 384 271	21 753 186
<u>سند آخر للنشاط القطاعي</u>					
إهلاكات	-	9 113	-	10 902	20 014
اضمحلال	42 891	10 701	-	-	53 592

ب- تحليل القطاعات الجغرافية

<u>الإيرادات والمصروفات وفقا للقطاعات الجغرافية</u>	<u>الوجه القبلي</u>	<u>القاهرة الكبرى بمكيندرية والدلتا وسهول الوجه القبلي</u>	<u>احمالي</u>
ايرادات القطاعات الجغرافية		226 138	10 724
مصروفات القطاعات الجغرافية	(1 872 891)	(156 572)	(11 689)
نتيجة أعمال القطاع	211 204	69 566	(965)
ربح العام قبل الضرائب	211 204	69 566	(965)
الضريبة	(100 649)	(15 652)	
ربح العام	110 555	53 914	(965)
<u>الأصول والالتزامات وفقا للقطاعات الجغرافية</u>			
أصول القطاعات الجغرافية	19 361 317	2 234 543	163 742
إجمالي الأصول	19 361 317	2 234 543	163 742
التزامات القطاعات الجغرافية	21 753 186		21 753 186
إجمالي التزامات	21 753 186		21 753 186
<u>سند آخر للقطاعات الجغرافية</u>			
إهلاكات	16 267	2 310	1 437
اضمحلال	27 617	24 491	1 484
			20 014
			53 592

بنك الاتحاد الوطني . مصر . (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة لقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2016

- 6 - نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري

31 ديسمبر 2015	30 سبتمبر 2016	بالجنيه المصري
89 679 282	156 934 811	نقدية بالصندوق
893 651 858	1 238 090 591	أرصدة لدى البنك المركزي المصري في إطار نسبة الاحتياطي
983 331 140	1 395 025 402	

- 7 - أرصدة لدى البنوك

بالجنيه المصري

البنك المركزي
1 150 000
-
831 170 800
831 170 800
بنوك محلية
3 353 724
3 721 789
447 780 000
451 501 789
بنوك خارجية
40 955 625
41 553 860
44 176 284
49 176 780
85 131 909
90 730 640
1 479 195 507
1 373 403 229
45 459 349
45 275 649
1 433 736 158
1 328 127 580
1 479 195 507
1 373 403 229
أرصدة بدون عائد
أرصدة ذات عائد

- 8 - أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى قابلة لل الخصم لدى البنك المركزي المصري

بالجنيه المصري

أذون الخزانة
25 100 000
3 812 586 000
210 425 000
177 500 000
1 932 756 960
3 379 184 120
2 168 281 960
7 369 270 120
(76 668 087)
(190 174 602)
(1 150 000)
(8 366 222)
2 090 463 873
7 170 729 296

(يخص):

عائد لم تستحق بعد

عمليات بيع أذون خزانة مع التزام باعادة الشراء *

الصافي

* مقابل المبالغ المنوحة من البنك المركزي المصري ضمنمبادرة التمويل العقاري لمحدودي الدخل.

9- أصول مالية بعرض المتاخرة

2015 ديسمبر 31

2016 سبتمبر 30

بالجنيه المصري

أدوات دين بعرض المتاخرة		
سندات حكومية		
سندات بنوك وشركات		
أحمالي أدوات الدين		
أحمالي أصول مالية بعرض المتاخرة		

10 استثمارات مالية

بالجنيه المصري

استثمارات مالية متاحة للبيع		
أدوات دين حكومية بالقيمة العادلة مدرجة بسوق الأوراق المالية		
أدوات حقوق ملكية مدرجة بسوق الأوراق المالية		
أدوات حقوق ملكية غير مدرجة بسوق الأوراق المالية مقيدة بالقيمة العادلة		
أحمالي استثمارات مالية متاحة		
استثمارات مالية محفظتها		
أدوات دين حكومية بالتكلفة المستهلكة مدرجة بسوق الأوراق المالية		
أحمالي استثمارات مالية محفظتها		
استثمارات في شركات شقيقة**		
أدوات حقوق ملكية غير مدرجة بسوق الأوراق المالية		
أحمالي استثمارات تابعة وشقيقة		
أحمالي الاستثمارات المالية		
أرصدة مندوولة		
أرصدة غير مندوولة		

بيان الشركات الشقيقة**

نسبة المساهمة %

القيمة

شركة أورينت للتأمين التكافلي
الشركة الفؤادية للتعمير

20	34 448 144
25	100
	34 448 244

اسم الشركة	**
شركة أورينت للتأمين التكافلي	
الشركة الفؤادية للتعمير	

رأس المال المدفوع	الالتزامات	الأصول
91 951 935	336 699 987	538 864 878
1 164 783	2 448 074	13 508 996

التاريخ / قوائم مالية (الحساب)	صافي	الإيرادات	الأصول	اسم الشركة	**
30 يونيو 2016	39 759 076	91 951 935	100 000 000	شركة أورينت للتأمين التكافلي	
31 ديسمبر 2015	670 296	1 164 783	3 668 000	الشركة الفؤادية للتعمير	

حركة الاستثمارات المتاحة و المحافظ بها خلال الفترة

30 سبتمبر 2016

الإجمالي	استثمارات مالية محفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	متاحة للبيع	بالجنيه المصري
2 619 493 401	893 314 731	1 726 178 670	الرصيد في أول الفترة المالية
3 984 012	1 107 957	2 876 055	استهلاكات خصم اصدار
(3 324 104)	(1 038 075)	(2 286 029)	استهلاكات علاوة اصدار
2 905 317 036	796 481 250	2 108 835 786	شراء سندات الخزانة 2017/2022/2021/2020/2019/2018/2017
(1025 533 045)	(86 255 796)	(939 277 249)	استرداد/بيع سندات الخزانة 2016/2020/2019
(3 674 080)	-	(3 674 080)	بيع استثمارات مالية
1 012 907	-	1 012 907	شراء استثمارات مالية
(9 754 442)	-	(9 754 442)	صافي (خسائر) التغير في القيمة العادلة
4 487 521 685	1 603 610 067	2 883 911 618	الرصيد في آخر الفترة المالية

31 ديسمبر 2015

الإجمالي	استثمارات مالية محفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	متاحة للبيع	بالجنيه المصري
1 267 514 987	410 025 979	857 489 008	الرصيد في أول السنة المالية
1 184 263	496 399	687 864	استهلاكات خصم اصدار
(1 439 712)	(823 059)	(616 653)	استهلاكات علاوة اصدار
2 283 988 713	625 059 156	1 658 929 557	شراء سندات الخزانة 2017/2022/2021/2020/2019/2018/2017
(178 379 691)	(141 443 744)	(36 935 947)	استرداد سندات الخزانة 2015
(1 711 157)	-	(1 711 157)	بيع استثمارات مالية
2 251 088	-	2 251 088	شراء استثمارات مالية
(734 212 621)	-	(734 212 621)	بيع سندات الخزانة 2017/2019/2015/2017
(19 702 469)	-	(19 702 469)	صافي (خسائر) التغير في القيمة العادلة
2 619 493 401	893 314 731	1 726 178 670	الرصيد في آخر السنة المالية

طبقاً لتعليمات البنك المركزي تم تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع وفقاً لقواعد إعداد وتصویر القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن مجلس إدارة البنك المركزي بتاريخ 16 ديسمبر 2008 بالقيمة العادلة - أخذنا في الاعتبار فروق التغير في سعر الصرف وذلك بالنسبة لكل استثمار على حدة، مع إدراج فروق إعادة التقييم الناتجة عن تغير القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية تحت بند احتياطي تقييم استثمارات مالية متاحة للبيع ضمن الاحتياطيات الأخرى.

قروض وتسهيلات للعملاء - 11

31 ديسمبر 2015

30 سبتمبر 2016

بالجنيه المصري

5 681 612 848	7 089 014 116	قروض للعملاء
5 681 612 848	7 089 014 116	
(12 971 370)	(12 269 443)	أبراد مقدم
(431 179 875)	(452 064 043)	مخصص القروض
(70 476 898)	(73 277 528)	العواائد المجنبة
5 166 984 705	6 551 403 102	

قروض وتسهيلات للعملاء 11-1

بالجنيه المصري

أفاد		
106 593 873	146 625 266	حسابات جارية مدينة
1 946 982 233	2 553 022 620	قروض شخصية
17 412 993	18 593 217	بطاقات ائتمان
1 219 118	9 735 656	قروض تمويل شراء وحدات سكنية
2 072 208 217	2 727 976 759	إجمالي (1)

مؤسسات

1 071 583 885	1 501 933 694	حسابات جارية مدينة
1 257 218 703	1 519 265 391	قروض مشتركة
1 280 602 043	1 339 838 271	قروض مباشرة
3 609 404 631	4 361 037 356	إجمالي (2)
5 681 612 848	7 089 014 115	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء (2+1)

(يخصم):

(12 971 370)	(12 269 443)	أبراد مقدم
(431 179 875)	(452 064 043)	مخصص خسائر الاضمحلال
(70 476 898)	(73 277 528)	العوايد المجنبة
5 166 984 705	6 551 403 101	الصافي

1-2 | المخصص القروض (منتظمة / غير منتظمة)

30 ديسمبر 2015 31 ديسمبر 2016

بالجنيه المصري

387 807 686	431 179 875	رصيد المخصص في أول الفترة / السنة
47 500 000	53 592 420	عبد الاصل
1 187 884	681 616	مبالغ مستردّة من قروض سبق إعادتها
3 542 850	9 351 952	فرق إعادة تقييم أرصدة المخصص بالعملة الأجنبية
440 038 420	494 805 863	
(8 858 545)	(42 741 820)	مبالغ تم إعادتها خلال الفترة / السنة
431 179 875	452 064 043	رصيد المخصص في آخر الفترة / السنة

توزيع مخصص خسائر اضمحلال القروض والتسهيلات للعملاء

30 سبتمبر 2016

أفراد

الإجمالي	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات انتenan	حسابات جارية مدينة	الرصيد في أول الفترة المالية
69 586 550	12 146	68 560 363	1 014 041	-	الاصمحل
16 632 226	71 560	16 180 645	380 021	-	محصل من قروض سبق اعادتها
681 616	-	672 362	9 254	-	محول من (إلى) قروض المؤسسات
-	-	-	-	-	المستخدم من المخصص
(5 717 001)	-	(5 371 020)	(345 981)	-	
81 183 391	83 706	80 042 350	1 057 335	-	الرصيد في آخر الفترة المالية

مؤسسات

الإجمالي	قروض أخرى	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	الرصيد في أول الفترة المالية
361 593 325	-	43 499 247	7 683 612	310 410 466	الاصمحل
36 960 194	-	30 384 696	(1 520 356)	8 095 854	محصل من قروض سبق اعادتها
9 351 952	-	3 283 052	-	6 068 900	فرق إعادة تقييم أرصدة المخصص
(37 024 819)	-	-	-	(37 024 819)	المستخدم من المخصص
370 880 652	-	77 166 995	6 163 256	287 550 401	الرصيد في آخر الفترة المالية

31 ديسمبر 2015

أفراد

الإجمالي	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات التenan	حسابات جارية مدينة	الرصيد في أول السنة المالية
69 341 977	8 482	68 701 386	632 109	-	الاصمحل (رد الاصمحل)
8 465 200	3 664	8 065 804	395 732	-	محصل من قروض سبق اعادتها
440 866	-	440 866	-	-	المستخدم من المخصص
(8 661 493)	-	(8 647 693)	(13 800)	-	الرصيد في آخر السنة المالية
69 586 550	12 146	68 560 363	1 014 041	-	

مؤسسات

الإجمالي	قروض أخرى	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	الرصيد في أول السنة المالية
318 465 709	-	31 663 058	6 817 622	279 985 029	الاصمحل
39 034 800	-	10 018 525	865 990	28 150 285	مبالغ مستردّة من ديون سبق اعادتها
747 018	-	-	-	747 018	فرق إعادة تقييم أرصدة المخصص
3 542 850	-	1 817 664	-	1 725 186	المستخدم من المخصص
(197 052)	-	-	-	(197 052)	الرصيد في آخر السنة المالية
361 593 325	-	43 499 247	7 683 612	310 410 466	

بنك الاتحاد الوطني - مصر . (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2016

-12- أصول غير ملموسة

31 ديسمبر 2015	30 سبتمبر 2016
241 354	105 256
63 815	564 448
305 169	669 704
(199 913)	(101 010)
105 256	568 694

استهلاك الفترة (يتم استهلاك البرامج على ثلاثة سنوات)
الإجمالي

بالجنيه المصري

برامج حاسب آلي

صافي رصيد أول الفترة

إضافات

الإجمالي

أصول أخرى (يتم استهلاك البرامج على ثلاثة سنوات)

الصافي

-13- أصول أخرى

31 ديسمبر 2015	30 سبتمبر 2016
122 735 561	212 019 468
11 850 537	13 948 646
113 737 067	139 921 563
62 904 688	61 531 357
1 032 529	1 065 154
25 421 573	47 122 130
337 681 955	475 608 318

إيرادات مستحقة

مصرفوفات مدفوعة مقدمة

دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة

أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون *

تأمينات وعهد

أرصدة مدينة متعددة **

* طبيعة ومكونات الأصول التي آلت ملكيتها للبنك

القيمة الدفترية

11 568 033

49 963 324

61 531 357

ألف جنيه

103

35 816

10 890

313

47 122

أراضي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون بعض العملاء

مباني ووحدات سكنية وادارية آلت للبنك وفاء لديون بعض العملاء

* تتضمن الأرصدة المدينة المتعددة

مبالغ معلقة مكون لها مخصص بالكامل

كوبونات سندات مشترارة تم سدادها للبائع لحين التحصيل

مبالغ تخص ماكينة الصراف الآلي

مبالغ أخرى

بنك الاتحاد الوطني . مصر . (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2016

١٤- أ الضريبة المؤجلة

30 سبتمبر 2016

بالجنيه المصري

الإجمالي	التزام	أصل	
(6 269 933)	(6 269 933)	-	الأصول الثابتة (الإملاك)
(6 269 933)	(6 269 933)	-	إجمالي الضريبة التي ينشأ عنها (الالتزام)

31 ديسمبر 2015

بالجنيه المصري

الإجمالي	التزام	أصل	
(5 369 933)	(5 369 933)	-	الأصول الثابتة (الإملاك)
(5 369 933)	(5 369 933)	-	إجمالي الضريبة التي ينشأ عنها (الالتزام)

١٤- ب مصروف ضريبة الدخل

30 سبتمبر 2015 30 سبتمبر 2016

بالجنيه المصري

67 713 662	115 309 039	الضريبة على ايرادات اذون وسندات الخزانة
138 293	91 404	ضريبة توزيعات اسهم
150 000	900 000	الضرائب المؤجلة
68 001 955	116 300 443	

15 - الأصول الثابتة (بعد خصم مفعى الأهداف)

2016 سبتمبر 30

الإدارات	تجهيزات أ游戏技巧	إبلات	مصرفات إعداد	أجهزة ومعدات	وسائل نقل	نظم آلة متعدلة	مطابق وافتتاحيات	ألفي
376 558 398	9 987 731	17 992 374	98 280 846	34 213 373	5 996 827	31 840 383	126 225 601	52 021 263
59 341 309	-	3 142 234	37 318 397	5 938 685	2 150 000	10 291 993	500 000	-
(3 727 061)	-	-	-	-	-	-	(3 727 061)	-
432 172 646	9 987 731	21 134 608	135 599 243	40 152 058	8 146 827	42 132 376	122 998 540	52 021 263
المبالغ في 30 سبتمبر 2016								
168 364 062	9 908 752	11 003 425	73 974 153	22 299 106	3 093 616	29 437 061	18 647 949	-
19 913 412	13 168	1 259 103	10 443 281	3 103 176	212 548	3 007 919	1 874 217	-
(656 668)	-	-	-	-	-	-	(656 668)	-
187 620 806	9 921 920	12 262 528	84 417 434	25 402 282	3 306 164	32 444 980	19 865 498	-
244 551 840	65 811	8 872 080	51 181 809	14 749 776	4 840 663	9 687 396	103 133 042	52 021 263
صافي المبالغ في 30 سبتمبر 2016								

15 - استثمار عقاري

تحويل مدقق فرع سان ستيفانو من بند الأصول الثابتة إلى الاستثمارات العقارية	3 727 061	2016 سبتمبر 30
المبالغ في 30 سبتمبر 2016	(656 668)	2016 سبتمبر 30
مجموع الأدلاع في 30 سبتمبر 2016	3 070 393	2016 سبتمبر 30

الأصول الناتجة بعد خصصه مجمع الاعلان

الاعلان	الاعلانات اخرى	أثبات	مصدوقات اعداد	اجمالي عدد	مصدوقات فروع	وسائل نقل	نظام آلات	مكالمات	الاضد	بالجنيه المصري
354 876 015	9 987 731	18 141 680	94 289 118	30 688 296	4 348 528	30 482 219	114 917 180	52 021 263	التكلفة في أول السنة	
22 933 073	-	288 132	3 991 728	3 793 249	2 000 000	1 358 164	11 501 800	-	الإضافات خلال السنة	
(1 250 690)	-	(437 438)	-	(268 172)	(351 701)	-	(193 379)	-	استبعادات	
376 558 398	9 987 731	17 992 374	98 280 846	34 213 373	5 996 827	31 840 383	126 225 601	52 021 263	التكلفة في 31 ديسمبر 2015	
149 121 563	9 869 248	9 972 861	62 989 356	18 801 144	3 209 697	27 801 480	16 477 777	-	مجموع الاهلاك في أول السنة	
20 493 189	39 504	1 468 002	10 984 797	3 766 134	235 620	1 635 581	2 363 551	-	[هلاك السنة]	
(1 250 690)	-	(437 438)	-	(268 172)	(351 701)	-	(193 379)	-	مجموع اهلاك استبعادات	
168 364 062	9 908 752	11 003 425	73 974 153	22 299 106	3 093 616	29 437 061	18 647 949	-	مجموع الاهلاك في 31 ديسمبر 2015	
208 194 336	78 979	6 988 949	24 306 693	11 914 267	2 903 211	2 403 322	107 577 652	52 021 263	صافي التكلفة في 31 ديسمبر 2015	

-16- أرصدة مستحقة للبنوك

بالجنيه المصري	
بنك مركزي وبنوك محلية	
حسابات جارية	
ودائع لأجل	
بنوك خارجية	
حسابات جارية	
ودائع لأجل	
أرصدة بدون عائد	
أرصدة ذات عائد	
594 558 517	2 174 336 519
5 948 479	11 323 326
585 168 570	566 002 601
591 117 049	577 325 927
5 951 521	11 323 917
588 606 996	2 163 012 602
594 558 517	2 174 336 519

-17- ودائع العملاء

بالجنيه المصري	
ودائع تحت الطلب	
ودائع لأجل وباختصار	
شهادات إدخار وليداع	
ودائع التوفير	
ودائع أخرى	
10 431 923 422	17 375 331 750
7 167 370 720	13 667 230 827
3 264 552 702	3 708 100 923
10 431 923 422	17 375 331 750
763 760 369	1 167 119 338
9 668 163 053	16 208 212 412
10 431 923 422	17 375 331 750
أرصدة بدون عائد	
أرصدة ذات عائد	

-18- التزامات أخرى

بالجنيه المصري	
عائدات مستحقة	
أيرادات مقدمة	
مصرفوفات مستحقة	
دائنون	
171 946 856	259 612 991
أرصدة دائنة متعددة *	

ألف جنيه

نتضمن الأرصدة الدائنة المتعددة *	
دفعة نسبية	
ضرائب اذون خزانة وضرائب عقارية	
ضرائب وناميات خاصة بالعاملين	
تأمينات مقاولين محتجزة لحين سدادها للتأمينات الاجتماعية	
مبالغ مخصومة من عمالء التجربة لحين توريدتها لشركات التأمين	
المتبقي من نعم العقاد مول شيكات مقاصة يتم تسويتها في اليوم التالي	
مبالغ مخصومة عن اعتمادات حاري توريدتها للمراسيل	
حسابات تحت التسوية ماكينة الصراف الآلي مسحوبات عملاء بنك الاتحاد الوطني من ماكينات البنوك الأخرى	
كتوبات شهادات ادخارية مستحقة ولم يتقدم أصحابها للصرف	
مبالغ مدفوعة من تحت حساب تسويات بعض عملاء البنك	
مبالغ أخرى	
72 030	129 851

-19- قروض طويلة الأجل

* تم توقيع عقد قرض مع الصندوق الاجتماعي للتنمية بمبلغ 20 مليون جنيه كي يقوم البنك بإعادة إقراره للمشروعات الصغيرة وذلك ضمن مشروع تنمية المشروعات الصغيرة الجديدة والقائمة بجميع المحافظات بسعر عائد بسيط قدره 7 % وقد بلغ رصيد الصندوق في 30 سبتمبر 2016 مبلغ 10,150 مليون جنيه.

بنك الاتحاد الوطني . مصر . (شركة مساهمة مصرية)
إيرادات المدفوعة للقائم المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2016

الرصيد في آخر النهاية		2016 سبتمبر 30		2015 ديسمبر 31			
المولى من مخصصات القروض	المولى من مخصصات الأذون	الرصيد في آخر النهاية	المولى من مخصصات الأذون	الرصيد في آخر النهاية	المولى من مخصصات الأذون	الرصيد في آخر النهاية	
84 875 354	-	-	(7 211 486)	-	31 363 687	60 723 153	مخصص طالبات متحمّلة *
11 379 155	-	(9 039 109)	-	455 986	-	19 962 278	مخصص الالتزامات المرضة *
6 867 125	-	-	(1 138 531)	-	300 000	6 705 656	مخصصات أخرى *
103 121 634	-	(9 039 109)	(7 350 017)	455 986	31 663 687	87 391 087	
* يمثل رصيد مخصصات أخرى في 30 سبتمبر 2016 في:-		** يمثل رصيد مخصص طالبات متحمّلة في 30 سبتمبر 2016		* يمثل رصيد مخصصات أخرى في 30 سبتمبر 2016 في:-		* يمثل رصيد مخصصات أخرى في 30 سبتمبر 2016 في:-	
المولى من مخصصات القروض	المولى من مخصصات الأذون	الرصيد في آخر النهاية	المولى من مخصصات الأذون	الرصيد في آخر النهاية	المولى من مخصصات الأذون	الرصيد في آخر النهاية	
60 723 153	-	-	(2 416 050)	-	22 521 854	40 617 349	مخصص طالبات متحمّلة
19 962 278	-	-	(8 611)	88 507	-	19 882 382	مخصص الالتزامات المرضة
6 705 656	-	-	(20 839 097)	-	15 611 635	11 933 118	مخصصات أخرى
87 391 087	-	-	(23 263 758)	88 507	38 133 489	72 432 849	
** يمثل رصيد مخصص طالبات متحمّلة في 30 سبتمبر 2016		* يمثل رصيد مخصصات أخرى في 30 سبتمبر 2016 في:-		* يمثل رصيد مخصصات أخرى في 30 سبتمبر 2016 في:-		* يمثل رصيد مخصصات أخرى في 30 سبتمبر 2016 في:-	
72 999 112	-	-	-	-	-	-	مطالبات ضمن صادر لصالح البنك من أحد البنوك الخارجية
10 584 086	-	-	-	-	-	-	مطالبات ضمن صادر لصالح البنك من أحد البنوك الخارجية
1 292 155	-	-	-	-	-	-	التي تم إعلان إفلاسها
84 875 353	-	-	-	-	-	-	مطالبات ضمن صادر لصالح البنك من أحد البنوك الخارجية
* يمثل رصيد مخصصات أخرى في 30 سبتمبر 2016 في:-		** يمثل رصيد مخصصات أخرى في 30 سبتمبر 2016 في:-		* يمثل رصيد مخصصات أخرى في 30 سبتمبر 2016 في:-		* يمثل رصيد مخصصات أخرى في 30 سبتمبر 2016 في:-	
1 603 374	-	-	-	-	-	-	مطالبات ضمن صادر لصالح البنك من أحد البنوك الخارجية
3 869 751	-	-	-	-	-	-	مطالبات ضمن صادر لصالح البنك من أحد البنوك الخارجية
6 867 125	-	-	-	-	-	-	مطالبات البنك المركزي

-21 حقوق المساهمين

-أ- رأس المال المرخص به

يبلغ رأس المال المرخص به خمسة مليارات جنيه مصرى، حيث وافقت الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 13 يناير 2007 على زيادة رأس المال المرخص به من 500 مليون جنيه إلى خمسة مليارات جنيه وصدر قرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالموافقة بتاريخ 3 يونيو 2007 وتم التأشير بالسجل التجارى بتاريخ 4 يونيو 2007 وتم النشر بصحيفة الاستثمار بالعدد 5277 بتاريخ 23 يونيو 2007 وتم التأشير بسجل البنوك بتاريخ 27 يونيو 2007.

-ب- رأس المال المصدر والمدفوع

بلغ رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل في 30 سبتمبر 2016 مبلغ 1.274 مليون جنيه موزع على 227,5 مليون سهم قيمة السهم الاسمية 5.60 جنيه.

مدرجة بجدول قيد الأوراق المالية المصرية (اسهم)

حيث بتاريخ 13/3/2016 صدر قرار الجمعية العامة غير العادية بالموافقة على زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من 1,274 مليون جنيه إلى 1,337.7 مليون جنيه وذلك بتوزيع سهم مجاني لكل 20 سهم مملوک للمساهم و جاري اتخاذ اجراءات اصدار الاصسهم

30 سبتمبر 2016

الإجمالي	قيمة الأسهم العادي	عدد الأسهم	بالجنيه المصري
1 274 000 000	1 274 000 000	227 500 000	الرصيد في أول الفترة
1 274 000 000	1 274 000 000	227 500 000	الحركة خلال الفترة
1 274 000 000	1 274 000 000	227 500 000	الرصيد في آخر الفترة

31 ديسمبر 2015

الإجمالي	قيمة الأسهم العادي	عدد الأسهم	بالجنيه المصري
637 000 000	637 000 000	113 750 000	الرصيد في أول السنة
637 000 000	637 000 000	113 750 000	الحركة خلال السنة
1 274 000 000	1 274 000 000	227 500 000	الرصيد في آخر السنة

-ج- الاحتياطيات

وفقاً للنظام الأساسي للبنك يتم احتياز 10٪ من صافي أرباح العام لтенمية الاحتياطي القانوني ويتم إيقاف الاحتياطي القانوني عندما يبلغ رصيده ما يعادل 50٪ من رأس المال المصدر.

وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري لا يجوز التصرف في رصيد الاحتياطي الخاص إلا بعد الرجوع إلى البنك المركزي المصري.

ويتمثل رصيد الاحتياطيات في 30 سبتمبر 2016 فيما يلي:-

31 ديسمبر 2015	30 سبتمبر 2016	بالجنيه المصري
81 190 548	96 949 122	احتياطي قانوني يتم تكوينه وفقاً للنظام الأساسي للبنك
11 504 993	11 504 993	احتياطي عام يستخدم فيما يعود بالنفع على البنك والمساهمين بناءً على موافقة الجمعية العامة
4 689 918	7 134 918	احتياطي رأسمالي
32 576 304	32 576 304	احتياطي خاص
37 042 094	37 042 094	احتياطي مخاطر بنكية عام
1 082 621	(8 661 538)	فروق تقييم استثمارات مالية متاحة للبيع
-	6 014 136	احتياطي مخاطر بنكية عام (2016)
168 086 478	182 560 029	

بنك الاتحاد الوطني . مصر . (شركة مساهمة مصرية)

الإضاحات المتممة لنقوص المالية عن الفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2016

وتمثل الحركة على الاحتياطيات فيما يلى:-

- أ - احتياط المخاطر البنكية العام

31 ديسمبر 2015	30 سبتمبر 2016	بالجنيه المصري
19 157 578	37 042 094	الرصيد في أول بداية الفترة
17 884 516	-	محول من حساب توزيع عام 2015
37 042 094	37 042 094	الرصيد
-	6 014 136	محول من الأرباح المحتجزة
37 042 094	43 056 230	الرصيد في نهاية الفترة

- ب - احتياط قانوني

74 940 437	81 190 548	الرصيد في أول الفترة المالية
6 250 111	15 758 574	محول من أرباح السنة
81 190 548	96 949 122	الرصيد في آخر الفترة المالية

- ج - احتياط القيمة العادلة - استثمارات مالية متاحة للبيع

20 785 090	1 082 621	الرصيد في أول الفترة المالية
(19 702 469)	(9 744 159)	فروق تقييم استثمارات مالية متاحة للبيع
1 082 621	(8 661 538)	الرصيد في آخر الفترة المالية

تطبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنك وأسس القياس والاعتراف الصادر بتاريخ 16 ديسمبر 2008 فقد تم تعديل السياسة المحاسبية للاستثمارات المالية المتاحة للبيع ليتم قياسها بالقيمة العادلة والتي كان يتم قياسها فيما سبق بالتكلفة معدلة بفارق أسعار الصرف أو القيمة العادلة لها أيهما أقل مع تحمل الانخفاض في قيمتها على قائمة الدخل وذلك مع الاعتراف بأثر رجمي بالتغييرات في القيمة العادلة لها في احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

- د - الأرباح المحتجزة

31 ديسمبر 2015	30 سبتمبر 2016	بالجنيه المصري
الحركة على الأرباح المحتجزة		
130 956 062	250 747 077	الرصيد في أول الفترة / السنة المالية
(6 250 111)	(15 758 574)	- محول إلى الاحتياطي القانوني
(5 942 845)	-	- محول إلى احتياطي المخاطر البنكية العام
(5 030 816)	(13 970 122)	- حصة العاملين في الأرباح
(4 527 734)	(4 627 253)	- مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
(603 700)	(2 445 000)	- محول إلى الاحتياطي الرأسمالي
	(63 700 000)	- توزيعات مساهمين (أسهم مجانية)
108 600 856	150 246 128	أرباح محتجزة
160 030 737	163 503 565	صافي أرباح الفترة
(17 884 516)	(6 014 136)	- محول إلى احتياطي المخاطر البنكية العام
250 747 077	307 735 557	الرصيد في آخر الفترة

- 22 النقدية وما في حكمها

لاغراض عرض قائمة التدفقات النقدية ، تتضمن النقدية وما في حكمها الارصدة التالية التي لاتتجاوز تاريخ استحقاقها ثلاثة شهور من

31 ديسمبر 2015 30 سبتمبر 2016

تاریخ الاقتضاء
بالجنيه المصري

89 679 282	156 934 811	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزية (ضمن إيضاح 6)
1 416 848 386	1 062 055 649	أرصدة لدى البنك (ضمن إيضاح 7)
25 100 000	3 804 219 778	أدون الخزانة وأوراق حكومية أخرى (ضمن إيضاح 8)
1 531 627 668	5 023 210 238	

- 23 التزامات عرضية وارتباطات

بالجنيه المصري

431 072 345	606 720 989	ارتباطات عن قروض
484 066 430	1 882 070 010	خطابات الضمان
97 742 850	52 411 426	الاعتمادات المستدية (استيراد وتصدير)
30 218 170	30 105 377	الالتزامات محتملة أخرى
1 043 099 795	2 571 307 802	

- 24 صافي الدخل من العائد بالجنيه المصري

بالجنيه المصري

عائد القروض والإيدادات المشابهة

45 877 250	90 864 944	قروض وتسهيلات وودائع لدى البنك:
346 170 041	501 425 204	ودائع لدى البنك
392 047 291	592 290 148	قروض وتسهيلات للعملاء
208 973 035	215 549 242	أدون خزانة
142 367 535	375 397 636	استثمارات في أدوات دين محظوظ ومتاحة
351 340 570	590 946 878	
743 387 861	1 183 237 026	

تكلفة الودائع والتکاليف المشابهة

8 518 998	18 202 011	ودائع وحسابات جارية:
426 104 691	697 022 061	للبنك
352 403	585 513	للعملاء
434 976 092	715 809 585	قروض أخرى و عمليات بيع أدون خزانة مع الالتزام باعادة الشراء
308 411 769	467 427 441	الصافي

- توزيعات أرباح 25

30 سبتمبر 2015	30 سبتمبر 2016	بالجنيه المصري
1 382 934	881 862	أوراق مالية متاحة للبيع
1 382 934	881 862	

- صافي دخل المتاجرة 26

		بالجنيه المصري
482 208	(126 396)	فروق تقييم أدوات دين و حقوق ملكية
3 839 384	11 021 605	توزيعات أدوات دين بغرض المتاجرة
14 379	-	أرباح أدوات دين و حقوق ملكية بغرض المتاجرة
4 335 971	10 895 209	

- أرباح استثمارات مالية 27

		بالجنيه المصري
12 007 660	8 335 682	أرباح بيع أذون وسندات الخزانة
194 216	538 233	أرباح بيع استثمارات مالية متاحة للبيع
12 201 876	8 873 915	

- مصروفات إدارية وعاملين 28

		بالجنيه المصري
74 894 653	94 872 799	تكلفة العاملين
4 033 040	6 236 756	أجور ومرتبات *
78 927 693	101 109 555	تأمينات اجتماعية
66 138 002	95 399 235	إجمالي الأجر
145 065 695	196 508 790	مصروفات إدارية أخرى

30 سبتمبر 2015	30 سبتمبر 2016	تحليل بند مصروفات ادارية
16 116 102	20 014 421	إهلاك واستهلاك
5 916 973	7 973 708	اشتراكات خدمات
14 091 902	17 983 233	ضرائب ورسوم
7 287 174	11 210 850	اصلاح وصيانة وسيارات ومستلزمات حاسب الى
753 945	1 207 120	تأمين
6 032 917	11 634 769	اعلان ومقابل نشر
4 195 237	6 527 110	حراسات ونظافة
4 961 224	6 931 861	كهرباء ومياه وبريد وسويفت
576 604	1 283 651	استقبال وضيافة
1 146 656	1 679 884	ادوات مكتبية ومطبوعات
1 220 924	4 489 030	عمولة مندوبى البيعات و خدمة العملاء
3 838 345	4 463 598	اخرى
66 138 003	95 399 235	

-29 (تكاليف) إيرادات تشغيل أخرى

30 سبتمبر 2016 30 سبتمبر 2015

بالجنيه المصري

10 194 627	3 977 176
2 985 903	-
(28 852 000)	(22 624 578)
(12 246 974)	(15 464 943)
(3 681 229)	4 052 848
(31 599 673)	(30 059 497)

أرباح تقييم الأصول والالتزامات بالعملات
أرباح بيع أصول ثابتة واصول غير ملموسة
(المكون) مخصصات أخرى
إيجار الأصول التي يستأجرها البنك
إيرادات / (مصرف) إيراد أصول آلت ملكيتها للبنك

-30 نسبة السهم من حصة المساهمين في صافي أرباح الفترة الأساسية

يحسب نسبة السهم في الربح بقسمة صافي الارباح الخاصة
بمساهمي البنك على المتوسط المرجح للاسهم العادية
المصدرة خلال السنة بعد استبعاد متوسط الاسهم التي أعاد
البنك شرائها ويحتفظ بها ضمن أسهم الخزينة

111 369 181	163 503 565
10 023 226	16 350 357
4 243 404	8 302 785
97 102 551	138 850 423
227 500 000	227 500 000
0.43	0.61

بالجنيه المصري
صافي ربح الفترة
يخص نسبة العاملين وفقاً لقائمة التوزيعات المقترحة
يخص نسبة اعضاء مجلس الادارة وفقاً لقائمة التوزيعات المقترحة
صافي الربح القابل للتوزيع على مساهمي البنك
المتوسط المرجح لعدد الأسهم
نسبة السهم من حصة المساهمين في صافي أرباح الفترة

-31 ارتباطات رأسمالية

الاستثمارات المالية

بلغت قيمة الارتباطات المتعلقة بالاستثمارات المالية ولم يطلب سدادها حتى تاريخ الميزانية مبلغ 30,105,377 جنيه مصرى وذلك طبقاً لما يلى :-

المتبقي ولم يطلب	المبلغ المسدد	قيمة المساهمة	جنيه مصرى
------------------	---------------	---------------	-----------

173 424	(368 526)	541 950	
26 176 045	(95 168 601)	121 344 646	
3 755 908	-	-	
30 105 377	(95 537 127)	121 886 596	

شركة تنمية المنطقة الحرة شرق بورسعيد
مبني المركز الرئيسي بالمهندسين
الالتزامات عن عقود إيجار

بنك الاتحاد الوطني - مصر . (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2016

32 - أسعار العائد المطبقة خلال العام

بلغ متوسط معدلات سعر العائد على الأصول 10,9٪ وعلى الالتزامات 6,9٪.

33 - المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يعامل البنك مع الأطراف ذات العلاقة على نفس الأساس الذي يتعامل بها مع الغير وتمثل طبيعة أهم المعاملات الجوهرية وأرصدقها في تاريخ الميزانية فيما يلي:-

2015 ديسمبر 31 2016 سبتمبر 30 بالآلاف جنيهي مصرى

		طبيعة المعاملات
18 080	12 991	أرصدة لدى البنوك
34 448	34 448	استثمارات مالية في شركات
394	18 294	ودائع العملاء
420 942	507 049	أرصدة مستحقة للبنوك
6 751	1 124 813	الالتزامات عرضية وارتباطات

34-الموقف الضريبي

أولاً: الضريبة على أرباح شركات الأموال

السنوات منذ بدء النشاط حتى سنة 2004

تم الربط الضريبي وفقاً لقرارات لجان الطعن ولجان إنهاء المنازعات الضريبية القضائية وسدلت الضرائب المستحقة عن تلك الفترة بالكامل.

2006/2005

تم إخطار البنك بنموذج 19 بضريبة قدرها 537 ألف جنيه ، تم الطعن فيه وتم إنهاء الخلاف أمام اللجنة الداخلية وأسفر الخلاف عن ضريبة قدرها 145 ألف جنيه وجارى التسوية من الرصيد الدائن المستحق للبنك.

سنة 2008/2007

تم إخطار البنك بنموذج 19 وتم الطعن عليه وجارى إنهاء الخلاف أمام اللجنة الداخلية ومن المتوقع أن يسفر الخلاف الضريبي عن ضريبة حدها الأدنى قدره 10 مليون جنيه و حدها الأقصى قدره 22 مليون جنيه مكون لها مخصص بالكامل.

سنة 2014/2009

تم إخطار البنك بنماذج 19 عن السنوات 2014/2009 و تم الطعن عليها و جارى إنهاء الخلاف أمام اللجنة الداخلية و من المتوقع أن يسفر الخلاف الضريبي عن ضريبة قدرها 3.25 مليون جنيه عن أوعية مستقلة مكون لها مخصص بالكامل هذا بخلاف مبلغ 8.5 مليون جنيه ضريبة اضافية لم يتم البنك بسدادها و تم الاعتراض عليها نتيجة قيام البنك بسداد ضريبة على ايرادات أذون و سندات الخزانه تفوق هذا المبلغ ومكون لها مخصص بالكامل.

سنة 2015

تم تقديم الإقرارات الضريبية وفقاً لأحكام القانون، ومن المتوقع ان يسفر الفحص عن ضريبة قدرها مليون جنيه.

سنة 2016

بلغ سعر ضريبة الدخل الفعلى خلال الفترة حتى 30 سبتمبر 2016 نحو 41.6%

ثانياً: الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة

السنوات منذ بدء النشاط حتى سنة 2004

تم الربط الضريبي وفقاً لقرارات لجان الطعن ولجان إنهاء المنازعات الضريبية القضائية وسدلت الضرائب المستحقة عن تلك الفترة بالكامل.

الفترة من 2005/1/30 إلى 2005/6/30

تم إخطار البنك بنموذج 18 بضريبة قدرها 132 ألف جنيه تم وتم إنهاء الخلاف أمام اللجنة الداخلية وأسفر الخلاف عن ضريبة قدرها 84 ألف جنيه وجاري التسوية

غرامات التأخير

السنوات من 1994 إلى 2002

بلغت غرامات التأخير عن السنوات 1994/2002 بمبلغ 24.7 مليون جنيه تم سدادها بالكامل.

ثالثاً: الضريبة على الدمغة النسبية

السنوات حتى يونيو 2006

يقوم البنك باحتساب ضريبة الدمغة وتوريدها بانتظام وفقاً لأحكام القانون، وقد قامت مأمورية الضرائب المختصة بفحص دفاتر ومستندات فروع البنك حيث تم الاتفاق باللجنة الداخلية وتم سداد الضرائب بالكامل من واقع اللجنة الداخلية وتم احالة نقاط الخلاف الى لجنة الطعن المختصة ومن المتوقع طبقاً لرأى المستشار الضريبي أن تسفر الخلافات الضريبية المتداولة عن فروق ضريبية مستحقة السداد بمبلغ 16.065 مليون جنيه مكون لها مخصص بالكامل

السنوات من أغسطس 2006 / مارس 2013

تم فحص كافة الفروع في ضوء أحكام القانون 143 لسنة 2006 المعدل لأحكام القانون 111 لسنة 1980 وقد أسفر الفحص عن فروق ضريبية قدرها 35.42 مليون جنيه فتم الطعن عليها وتم التصالح مع المركز وأسفر الخلاف عن ضريبة قدرها 4 مليون جنيه قام البنك بسدادها.

السنوات 2015/2013

جارى الفحص و مكون لها مخصص بنحو 3 مليون جنيه طبقاً لرأى المستشار الضريبي.

رابعاً: ضريبة كسب العمل

السنوات من 1981 إلى 1998

تم الربط الضريبي وفقاً لقرار اللجنة الداخلية وقرار لجنة الطعن وسدلت الضرائب المستحقة عن تلك السنوات بالكامل.

السنوات من 1999 إلى 2005

بلغت مطالبات الضريبة على المرتبات و ما في حكمها عن السنوات 2005/1999 بمبلغ 4.6 مليون جنيه تم إحالتها إلى اللجنة الداخلية المختصة لتصبح الضريبة واجبة الأداء 2.3 مليون جنيه قام البنك بسدادها خلال الربع الثاني من عام 2013 و بذلك أنهى البنك خلافه مع مصلحة الضرائب حتى عام 2005 فيما عدا خلاف قدره 205 ألف جنيه عن عام 2004 متداول أمام لجنة الطعن ومسددة

سنة 2012/2006

أخطرت المأمورية البنك بمطالبة بفارق ضريبة تقديرية بمبلغ 23 مليون جنيه ، تم الاعتراض عليها والخلاف متداول أمام اللجنة الداخلية وأصدرت اللجنة الداخلية قرار بإعادة الفحص وجارى تقديم المستندات و من المتوقع أن يسفر الفحص عن ضريبة 9 مليون جنيه مكون لها مخصص بالكامل.

سنة 2014/2013

لم تقم المأمورية بالفحص بعد و من المتوقع أن يسفر الفحص عن ضريبة قدرها 3 مليون جنيه مكون لها مخصص بالكامل.

سنة 2015

تم تقديم التسويات الضريبية و من المتوقع أن يسفر الفحص عن فروق ضريبية مستحقة قدرها 1.5 مليون جنيه.

غرامات التأخير

أخطرت المأمورية البنك بغرامات تأخير مستحقة عن السنوات 2005/1999 قدرها 1.9 مليون جنيه تم الاعتراض عليها وجارى إعادة احتسابها بالمأمورية ومكون لها مخصص بالكامل.

35-أرقام المقارنة

يتم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً.